



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: بنوك

أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة
دراسة حالة لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)
للفترة 2009 - 2014

تحت إشراف الأستاذ:

بشير دريدي

إعداد الطلبة:

- عبد الله بن عمر
- يحي حميداتو
- مصعب جديد
- أحمد شوقي غربي

لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ محاضر "أ" بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	الدكتور: زكريا دمدوم
مشرفا ومقررا	أستاذ مساعد "أ" بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	الأستاذ: بشير دريدي
ممتحنا	أستاذ محاضر "ب" بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	الدكتور: عادل زقيرير

السنة الجامعية: 2016/2017



الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

إلى الوالدين الكريمين

إلى كل أفراد الأسرة الكريمة

إلى كل الزملاء والزميلات في الدراسة

إلى روح زميلنا " بوزيد بوزيان " رحمه الله عليه

إلى كل من طالب علم اهتدي هذا العمل

عبد الله ، يحيى ، مصطفى ، أحمد شرقي

شكر و عرفان

الحمد لله الذي أنار درب العلم و أعاننا على إنجاز هذا البحث

إيماناً منا بقول الله سبحانه وتعالى { وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ } [إبراهيم

الآية 07]

نتوجه بجزيل الشكر والامتنياز للأستاذ المشرف الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته

ونصائحه القيمة التي كانت عوناً لنا في إنجاز هذا البحث الأستاذ

" بشير دريدي "

والشكر الموصول للجنة المناقشة على قبول مناقشة هذه المذكرة

إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع

الملخص بالعربية

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة ، حيث تضمن الإطار النظري لهذه الدراسة كل من مفاهيم عامة حول السيولة المصرفية من تعاريف وأنواع وأهداف وأهمية وخصائص ومصادر السيولة المصرفية والنظريات المفسرة لها مع تقييم وتكلفة السيولة المصرفية وبعض المؤشرات المعمول بها في البنوك (محل الدراسة) وكذلك عموميات نظرية حول ومؤشرات قياس معدل العائد المصرفي وأدبيات حول المخاطرة وإدارة المخاطر ومراحلها ومؤشرات قياس العائد والمخاطرة والعلاقة النظرية بينهما ، أما الجزء التطبيقي لهذه الدراسة فكانت دراسة ميدانية لبنك البركة وبنك الخليج الجزائر وتم إعطاء نشأة وتعريف لكلا البنكين بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي لهما تم تطبيق نموذج الارتباط الجزئي على نسب السيولة المصرفية ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات والأرصدة النقدية المملوكة لدى المصارف والتسهيلات الائتمانية خلال الفترة الممتدة من 2009 – 2014 ومن ثم استخراج النتائج والتعليق عليها والمقارنة بينها .

الكلمات المفتاحية : السيولة المصرفية ، العائد ، المخاطرة ، العائد / حقوق الملكية ، العائد / الموجودات ،

نسبة السيولة النقدية ، نسبة السيولة القانونية ، نسبة التوظيف .

Résumé

Cette étude vise à analyser l'impacte de la liquidité bancaire sur la recette et le risque, son cadre théorique contient : les notions générales sur la liquidité (définition, types, importance, caractéristiques et sources de la liquidité...)

L'étude reprends également les thèmes de l'estimation et le cout ainsi que quelques indices utilisés dans les banques (sur lesquelles elle porte) , et le revenu :(les indices de calcul du revenu bancaire , ainsi que le risque et son administration et la relation entre le dernier et le revenu.

La partie pratique de l'étude porte sur 02 établissements financiers : EL BARAKA BANQUE et ARAB GULF BANK, pour ce qui est de leurs : établissements, et organigramme. On a procédé par la suite à l'application de l'exemple de liaison partielle aux taux de liquidité bancaire ; revenu moyen sur les drits de propriété ; revenu moyen sur les avoirs bancairesetc , durant la période entre 2009 jusqu'en 2014. Et par la suite en conclure les résultats, les comparer et les commenter.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	إهداء
	الشكر
	ملخص
II	فهرس المحتويات
V	فهرس الجداول
VI	فهرس الأشكال
VII	قائمة الملاحق
VIII	قائمة الاختصارات والرموز
أ	مقدمة
	الفصل الأول : مقارنة نظرية حول إدارة السيولة
02	تمهيد
03	المبحث الأول : أساسيات السيولة المصرفية
03	المطلب الأول : مفهوم السيولة المصرفية
04	المطلب الثاني : أهمية وأهداف السيولة المصرفية
06	المبحث الثاني : المصادر والنظريات المفسرة للسيولة المصرفية
06	المطلب الأول : مصادر السيولة المصرفية
9	المطلب الثاني : النظريات المفسرة للسيولة المصرفية
10	المبحث الثالث : تكلفة وتقييم كفاية السيولة المصرفية ومصادر الأموال

10	المطلب الأول : تكلفة وتقييم كفاية السيولة المصرفية
13	المطلب الثاني : مصادر الأموال (الودائع الأموال ورأس المال الممتلك)
19	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني : مفاهيم نظرية حول العائد والمخاطرة المصرفية
21	تمهيد
22	المبحث الأول : أساسيات وقياس العائد المصرفي
22	المطلب الأول : مفهوم العائد وأنواعه
26	المطلب الثاني : مؤشرات قياس معدل العائد المصرفي
27	المبحث الثاني : أساسيات وقياس المخاطرة المصرفية
27	المطلب الأول : أدبيات النظرية للمخاطرة
33	المطلب الثاني : مؤشرات قياس العائد والمخاطرة المصرفية
35	المطلب الثالث: العلاقة النظرية بين العائد والمخاطرة
38	خلاصة الفصل.
	الفصل الثالث : قياس أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة لبنكي (البركة - الخليج الجزائري)
40	تمهيد
41	المبحث الأول: تحليل السيولة والعائد والمخاطرة لبنكي (البركة - الخليج الجزائري)
41	المطلب الأول : مجتمع الدراسة
48	المطلب الثاني : تحليل السيولة المصرفية

54	المطلب الثالث: تحليل مؤشرات العائد
57	المطلب الرابع : تحليل مؤشرات مخاطر السيولة وتغيراتها
63	المبحث الثاني : تحليل ومناقشة وتفسير نتائج الدراسة الاحصائية لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)
63	المطلب الأول : تحليل السيولة لبنك البركة
66	المطلب الثاني: تحليل السيولة لبنك الخليج
69	المطلب الثالث: تحليل مؤشرات مخاطر السيولة لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)
76	خلاصة الفصل
78	خاتمة عامة (النتائج والتوصيات وأفاق البحث)
82	قائمة المراجع
	الملاحق.

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-3	يوضح نسبة السيولة النقدية لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)	49
2-3	يوضح نسبة تغير السيولة النقدية لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)	50
3-3	يوضح نسبة السيولة القانونية لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)	51
4-3	يوضح نسبة تغير السيولة القانونية لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)	52
5-3	يوضح نسبة التوظيف لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)	53
6-3	يوضح نسبة تغير التوظيف لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)	54
7-3	يوضح معدل العائد على الموجودات لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)	55
8-3	يوضح نسبة تغير معدل العائد على الموجودات لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)	55
9-3	يوضح معدل العائد على حقوق الملكية لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)	56
10-3	يوضح نسبة تغير معدل العائد على حقوق الملكية لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)	57
11-3	يوضح النقد والارصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)	58
12-3	يوضح نسبة تغير النقد والارصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)	58
13-3	يوضح نسبة الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)	59
14-3	يوضح نسبة تغير الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)	60
15-3	يوضح نسبة التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)	61
16-3	يوضح نسبة تغير التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)	62
17-3	يوضح مصفوفة الارتباط الجزئي بين معدل العائد على الموجودات (ROA.B) والسيولة المصرفية	63
18-3	يوضح مصفوفة الارتباط الجزئي بين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE.B) والسيولة المصرفية	64
19-3	يوضح مصفوفة الارتباط الجزئي بين الارصدة النقدية المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات	66
20-3	يوضح مصفوفة الارتباط الجزئي بين الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات (AMTA.B) والسيولة المصرفية	67
21-3	يوضح مصفوفة الارتباط الجزئي بين التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات (CAT.B) والسيولة المصرفية	68
22-3	يوضح مصفوفة الارتباط الجزئي بين معدل على الموجودات بين الموجودات (ROA.A) والسيولة المصرفية .	69
23-3	يوضح مصفوفة الارتباط الجزئي بين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE.A) والسيولة المصرفية	71
24-3	يوضح مصفوفة الارتباط الجزئي بين الارصدة النقدية المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات والسيولة النقدية .	72
25-3	يوضح مصفوفة الارتباط الجزئي بين الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات (AMTA.A) ن والسيولة المصرفية .	73
26-3	يوضح مصفوفة الارتباط الجزئي بين التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات والسيولة المصرفية .	74

فهرس الأشكال

	فهرس الأشكسال	
الصفحة	العنوان	الرقم
43	يوضح الهيكل التنظيمي لبنك البركة - وكالة الوادي 304 -	1-3
46	يوضح الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر - وكالة الوادي 00015 -	2-3

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
1	ميزانية بنك البركة للفترة 2009 - 2014
2	ميزانية بنك الخليج الجزائر للفترة 2009 - 2014
3	النسب المالية لبنك البركة وبنك الخليج الجزائر

قائمة الاختصارات والرموز

	قائمة الاختصارات والرموز	
الرمز	العنوان	الرقم
ROA/B/A	معدل العائد على الموجودات / البركة / الخليج الجزائر	1
ROE/B/A	معدل العائد على حقوق الملكية / البركة / الخليج الجزائر	2
RDT/B/A	نسبة السيولة النقدية / البركة / الخليج الجزائر	3
RDLJA/B/A	نسبة السيولة القانونية / البركة / الخليج الجزائر	4
TDE/B/A	نسبة التوظيف / البركة / الخليج الجزائر	5
TSAA/B/A	الارصدة النقدية المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات / البركة / الخليج الجزائر	6
AMIA/B/A	الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات / البركة / الخليج الجزائر	7
CAT/B/A	التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات / البركة / الخليج الجزائر	8

B = بنك البركة

A = بنك الخليج الجزائر

مقدمة

لقد شهد النشاط الاقتصادي تطورا واتساعا عبر مختلف المراحل التي شهدتها الاقتصاد العالمي ، فـعكس هذا التطور على القطاع البنكي والمصرفي والمؤسسات المالية التي تعتبر لبنة أساسية ومهمة في بناء الاقتصاد و الأعمال لأي دولة ، ويعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية وتأثيرا في نمو الدول لذلك فإنه يعتبر الإدارة التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي وسياستها المالية ، ويعطي القطاع المصرفي مؤشرا أساسيا على حيوية القطاع الاقتصادي لتلك الدولة ، إذ أن له تأثيرا إيجابيا على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية التي يتطلبها النمو الاقتصادي ، وكذلك فإن أهم الخدمات التي تقدمها البنوك قبول ودائع بأنواعها ومنح التسهيلات الائتمانية وتحصيل الأوراق المالية وخصمها وإصدار خطابات الضمان وفتح اعتمادات مستنديه ، ونتيجة لما شهده القطاع الاقتصادي من التطورات السريعة والتقدم التكنولوجي الهائل الذي شهده العالم والانفتاح على مختلف الأنشطة المالية والمصرفية وظهور منتجات مصرفية ومالية جديدة في ظل تزايد حجم الأنشطة المصرفية وتزايد خطي العملة المالية وزيادة انفتاح الاسواق المالية العالمية والذي أتاح دخول رؤوس الأموال واستهداف أدوات مالية جديدة ، وظهور أزمات مالية عالمية شكلت أصعب التحديات أمام المهتمين في السياسات المالية المصرفية والأخذ بعين الاعتبار قدره المصارف على الابتعاد بالالتزامات المصرفية أمام المودعين والمستثمرين والمقترضين يوميا في وقت الازمات المالية وهذا ما يتطلب تعظيم الارباح وتدنية التكاليف لتفادي المخاطر ، إن نجاح أي إدارة للمخاطر لأي مصرف يعتمد اعتمادا كليا على مدى التزاماته بالأنظمة الداخلية والتشريعات السارية والأطر المحددة على مدى استعداده للتعامل مع المستجدات فالجزائر كغيرها تطلع إلى تحديث وتقوية قطاعها المصرفي وفي الوقت ذاته تسعى إلى تقليل احتمالات تعرضها إلى المخاطر .

وعلى أساس ما تقدم فإن الاشكالية التي نسعى لمعالجتها من خلال هذا البحث:

1_ المشكلة الرئيسية:

✓ ما مدى تأثير السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة ؟

2 _ الاسئلة الفرعية :

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الاسئلة الفرعية التالية :

- هل يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين نسب السيولة المصرفية ومعدل العائد على الموجودات .
- ماهي علاقة نسب النقد والارصدة المملوكة لدى المصارف / اجمالي الموجودات لبنك خليج الجزائر وبنك البركة .

3_ فرضيات الدراسة :

للإجابة على الاسئلة السابقة نطرح الفرضيات التالية :

- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين نسب السيولة المصرفية ومعدل العائد / الموجودات .
- عدم وجود علاقة بين نسب النقد والارصدة المملوكة لدى المصارف / اجمالي الموجودات لبنك الخليج الجزائر ويوجد هذه العلاقة في بنك البركة .

4_ مبررات اختيار الدراسة :

ويرجع انتقاؤنا لهذه الموضوع إلى مجموعة دوافع نوجزها في نقاط التالية :

- يدخل هذا الموضوع في تخصص محل الدراسة الاكاديمية وهو ما يجعل تخصيصه بالدراسة والبحث أمرا مستحسنا من الناحية الموضوعية ، إضافة إلى ذلك فان الرغبة الشخصية في معالجة مثل هذه المواضيع تمثل سببا اضافيا لاختياره .
- يدخل البحث ضمن صميم التخصص وهو بنوك ولأنه يتناول بدراسة مشكل معين يسمى أمن وسلامة المصارف .
- واقع تطبيق إدارة المخاطر في المنظومة المصرفية الجزائرية .
- المساهمة في تقديم حلول واقتراحات لإدارة المخاطرة المصرفية .

5_ أهمية وأهداف الدراسة

يعد القطاع المصرفي ذو أهمية استثنائية في عملية التقدم الاقتصادي التنموي للدولة من خلال انتعاش الاقتصاد الوطني لا سيما في المؤسسات التي نشأت و تطورت بشكل فعال أكثر من المؤسسات الأخرى في عملية استثمار الأموال .

حيث نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن توضيحها من خلال ما يلي :

- ماهية السيولة المصرفية ومدى تأثيرها بالعائد والمخاطرة .
- ماهية تأثير السيولة على نشاطات المصرف وعلاقتها بالعائد والمخاطرة المالية التي توضح العلاقة بين السيولة المصرفية والمخاطرة والعائد المصرفي .
- يهدف البحث الى تسليط الضوء على السيولة المصرفية بشكل أساسي وتأثيرها بالمخاطر التي يتعرض لها المصرف .

6_ الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى : وهي لصاحبها الأسدي جاءت هذه الدراسة : إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة ، دراسة تطبيقية على مصارف العاملة في العراق (2005) ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي:

- أثبتت نتائج التحليل وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية وعلاقة تأثير بين السيولة المصرفية وكل من العائد والمخاطرة بمستوى معنوي (95 %) .
- اتضح من خلال الدراسة لجوء المصرفيين (موضوع الدراسة) إلى اعتماد سياسة متحفظة في مجال الاحتفاظ بالسيولة .
- يتضح بأن توظيفات الأموال في المصرفيين (موضوع الدراسة) تمثل أهمية كبيرة لها من خلال هذه التوظيفات يتم تحقيق أهدافها في السيولة والربحية والأمان .
- أن المصرفيين (موضوع الدراسة) هما حكوميان لذلك لعبت تشريعات البنك المركزي والادارات المصرفية دوراً كبيراً في توجيه أنشطتهما وخاصة فيما يتعلق بتوظيفات أموالهما .
- أظهرت الدراسة أن نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى مجموع المطلوبات شكلت نسبة قليلة جداً لا توازي نسبة كفاية رأس المال التي أوصت بها لجنة بازل .
- وأوصت الدراسة على ضرورة قيام المصرفيين موضوع البحث بتدعيم رأس مالهما من خلال الاحتياطيات المتراكمة لديهما ليتلاءم مع نسبة الزيادة في ودائعهما ليتمكنوا من المساهمة بشكل أكبر في تمويل القطاعات الاقتصادية من القروض .

الدراسة الثانية : وهي لصاحبها صباح جاءت هذه الدراسة بعنوان : **العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين (2005)** ، وهدفت الدراسة إلى تطوير نموذج قياسي يستند إلى التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة للبنوك من خلال الوقوف على مدى تأثير بعض العوامل على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني ، والخروج بتوصيات تساعد إدارات هذه البنوك على تطوير أدائها المصرفي من حيث إدارة مخاطرة السيولة ، ومخاطرة رأس المال ، ومخاطرة سعر الفائدة ، ومخاطرة الائتمان .

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين درجة الأمان المصرفي من جهة وكل من المخاطرة المتعلقة بدرجة السيولة والمخاطرة المتعلقة بعدم كفاية رأس المال ، والمخاطرة المتعلقة بالتقلبات في سعر الفائدة ، ومعدل العائد

على إجمالي الموجودات من جهة أخرى ، بينما أظهرت وجود علاقة عكسية بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر الائتمان المصرفي .

7_ الإطار المكاني والزمني :

تحدد دراستنا للموضوع من جانبين الزماني والمكاني :

أ- الجانب المكاني : المتمثل في الدراسة التطبيقية لبنكي (بنك البركة وبنك الخليج الجزائر) .

ب- الجانب الزمني : اقتصرت دراستنا على السنوات من 2009 – 2014

لم نتمكن من دراسة سنة 2015 لعدم توفرنا على التقارير المالية لبنك الخليج الجزائر .

8 _ منهج البحث :

حيث اعتمدنا في ذلك على :

_ **المنهج الوصفي التحليلي** : والذي تم الاستعانة به كأسلوب مناسب لوصف واستعراض الإطار النظري فهو يمكننا مع جميع البيانات والمعلومات المرتبطة بالمشكلة وتحليلها والتعرف على الوسائل والضوابط اللازمة لأثر السيولة والعائد والمخاطرة .

كما اعتمدنا على الأسلوب القياسي في محاولة تطبيق الارتباط من خلال الوضع القائم وكذلك المعطيات المتوفرة أما عن الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات في الدراسة ، فقد اعتمدنا على تلك الأدوات الأكثر شيوعا ، نختصرها في المسح المكتبي للوقوف على ما تم تناوله في إطار دراستنا بهدف إرساء الدعامة النظرية له .

9 _ أدوات البحث :

_ البحوث والدراسات السابقة التي تحدد لنا مجالات التركيز الجديدة في هذا الموضوع .

_ البيانات الممنوحة من طرف مصادر رسمية لمعالجتها وعرضها بشكل يمكننا من الحصول على استنتاجات لها علاقة مباشرة بالموضوع .

_ الاستعانة بالبرنامج Eviews 9 للوصول لنتائج المرغوب.

10 _ صعوبات الدراسة

أن من بين الصعوبات التي اعترضتنا في إنجاز هذه الدراسة هي تلك التي تقف عادة أمام الباحث عند محاولته الربط بين التحليلات النظرية حول متغيرات معينة ووقوعها في بلد معين ، من جهة أولى واسقاط ذلك تطبيقيا بواسطة الادوات الاحصائية الرياضية المتاحة لدينا من جهة ثانية ، كما وقعنا في اشكال الا وهو صعوبة الحصول

على المعلومات المالية الخاصة بالبنوك ميدانيا وذلك بحجة سرية نشر القوائم المالية للمؤسسات البنكية وعدم توفر القدر الكافي من الميزانيات وهذا لتوفرها إلا في الادارة المركزية العليا لمختلف البنوك التجارية وكذلك عدم توفر هذه الميزانيات في مواقعها الالكترونية ، وعدم التصريح برأس مالها .

11 _ محتوى البحث :

حتى يتمكن من الالمام بالموضوع والاحاطة بكل جوانبه تم تقسيم البحث الى ثلاث فصول بحيث تم التطرق في الفصل الاول الى مقارنة نظرية حول ادارة السيولة ، ففي المبحث الاول تم التعرض الى أساسيات السيولة المصرفية والمبحث الثاني مصادر والنظريات المفسرة للسيولة المصرفية والمبحث الثالث تكلفة وتقييم كفاية السيولة المصرفية ومصادر الأموال، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى مفاهيم نظرية حول العائد والمخاطرة المصرفية ففي المبحث الأول أساسيات وقياس العائد المصرفي والمبحث الثاني أساسيات وقياس المخاطرة المصرفية ، وأما الفصل الثالث فخصصناه إلى الدراسة التطبيقية لبنكي البركة - خليج الجزائر في الفترة 2009 - 2014 حيث سنتناول في المبحث الأول تحليل السيولة والعائد والمخاطرة لبنكي (البركة - الخليج الجزائر) وفي المبحث الثاني: تحليل ومناقشة وتفسير نتائج الدراسة الاحصائية لبنكي (البركة - الخليج الجزائر) .

الفصل الأول

مقاربة نظرية حول إدارة السيولة

تمهيد

تمثل السيولة المصرفية موضوع في غاية الأهمية في الفكر المالي بشكل عام وأدبيات المصارف التجارية بشكل خاص ، إذن السيولة تعد من الاهداف الاساسية التي تسعى المصارف التجارية إلى تحقيقها ، وفي نفس الوقت تسعى المصارف إلى تحقيق مستويات من الأمان تجنبها المخاطر وتنشط المصارف بجلب الزبائن وذلك بتوفير السيولة الكافية ، وتلبية طلبات الزبائن في الوقت المناسب ، وقد يتعرض لخسائر بسبب احتفاظه بسيولة تفوق حاجاته ، وهذا لعدم الاستخدام الصحيح للموارد المالية ، مما ينخفض من مستوى الأرباح الموجودة ، كما أن توفير الإدارة الجيد والكفاءة يساهم في تعزيز ثقة أصحاب المصالح والمودعين وغيرهم ، ومن هنا فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

__ المبحث الأول : أساسيات السيولة المصرفية .

__ المبحث الثاني : المصادر والنظريات المفسرة للسيولة المصرفية.

__ المبحث الثالث : تكلفة وتقييم كفاية السيولة المصرفية ومصادر الأموال .

المبحث الأول : أساسيات السيولة المصرفية

سنقوم في هذا المبحث بدراسة كل من مفهوم السيولة وأهميتها وأهداف السيولة المصرفية.

المطلب الأول : مفهوم السيولة المصرفية

التعريف الأول : بشكل عام تعرف السيولة المصرفية على أنها القدرة على تحويل الأصول إلى نقود بشكل سريع وبدون تحقيق خسائر، وبالتالي يمكن القول أن السيولة تبين قدرة المؤسسة على تحويل أصولها من خلال بعدين¹:

— يتمثل البعد الأول في الوقت الذي تتطلب عملية تحويل الأصول إلى نقدية إذ كلما قصر ذلك الوقت زادت درجة سيولة الأصل .

— يتمثل البعد الثاني في درجة التأكد التي ترتبط بعملية التحويل أي درجة التأكد من السعر الذي سوف تتم بموجبه عملية تحويل الأصل إلى نقدية ولا تترتب عليه خسارة معتبرة .

التعريف الثاني : السيولة "liquidity" في معناها المطلق تعني النقدية cash money، أما السيولة في معناها الفني فتعني ، قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وحيث أن الهدف من الاحتفاظ بأصل سائل هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة ، فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصل سهلة التحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها ، لذلك لا يمكن تحديد سيولة أي مصرف أو أي فرد إلا في ضوء استحقاقات التزاماته² .

التعريف الثالث : للسيولة مفهوم مجرد فيمكن تعريفها بأنها : القدرة على توفير الاموال لمواجهة الالتزامات التعاقدية ، ومتطلبات الزبائن غير التعاقدية "recation sh obligations" بأسعار مناسبة في كل الاوقات .

1 خان طارق الله وأحمد حبيب ، ادارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية ، ترجمة عثمان بابكر أحمد ، البنك الاسلامي للتنمية ، المعهد الاسلامي لبحوث والتدريب ، بدون بلد ، بدون طبعة ، 2003 ، ص 240

² عبد الحميد عبد المطلب ، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، بدون طبعة ، 2002 ، ص 230

المطلب الثاني : أهمية وأهداف السيولة المصرفية

الفرع الأول : أهمية السيولة المصرفية :

تتبع أهمية السيولة المصرفية من الأهداف التي تخدمها هذه السيولة فالإدارة تهدف إلى الاحتفاظ بالسيولة المصرفية الملائمة لتحقيق الآتي¹ :

- 1 تدعيم ثقة مقترضيه عن طريق بناء سمعتها الائتمانية وذلك بسداد التزاماتها المترتبة عليها في مواعيد استحقاقها حسب السير الطبيعي للأموال .
- 2 الاستمرارية في التشغيل عن طريق دعم دوراتها التشغيلية والعمل على استمرارية هذه الدورة وعدم توقعها.
- 3 مواجهة الظروف الاستثنائية الطارئة التي تتطلب فيها مبالغ نقدية جاهزة تكون في متناول يدها فوراً .
- 4 تأكيد القدرة على الوفاء والتزامات و التعهدات .
- 5 تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات .
- 6 تجنب دفع كلفة أعلى للأموال .
- 7 تجنب اللجوء من الاقتراض من البنك المركزي .

وتبرز أهمية سيولة المصارف التجارية بشكل كبير في مجال مواجهة السحوبات المستمرة من الودائع ، ولكي تتمكن تلك المصارف من إشباع حاجات المجتمع من التسهيلات الائتمانية ، بحيث يمكنها من تقديم خدمات مالية ومصرفية نوعية متميزة ومستمرة ، تظهر أهمية السيولة من خلال المتغيرات التي تأثر فيها وهي² :

__ طبيعة وتركيبية الموجودات السائلة .

__ مواعيد الاستحقاق من أقساط القروض المقدمة من قبل المصرف لزمائنه

وتعد السيولة ذات أهمية كبيرة للمصارف التجارية حيث لا تتمكن ادارة المصرف من طلب مهلة إضافية من المودع عندما يريد سحب ودائعه إذ أن ذلك سيؤدي إلى زعزعة الثقة بين الزبون و المصرف³.

وتهتم الشركة بالسيولة بغرض مقابلة التزاماتها الجارية ، (الالتزامات القصيرة الأجل عند حلول مواعيد الاستحقاق) لأن التوقف عن أداء هذه الالتزامات يؤدي إلى الأضرار بالمساهمين ، حيث يترتب على ذلك التأثير على الأوضاع الحالية والمستقبلية للشركة ونقول أن نقص السيولة له تأثير على ثروة المساهمين⁴.

¹ ابراهيم محمد ، المصارف والسيولة وعمليات التغطية الدولية ، اتحاد المصارف العربية ، المجلة الجامعية ، جامعة مصراته ، بدون بلد ، عدد 11، بدون سنة ، ص 6

² ابراهيم محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 7

³ فلاح حسن الحسيني و مؤيد عبد الرحمان الدوري ، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، طبعة 1 ، 2000 ، ص71

⁴ العمار رضوان ، أساسيات في الادارة المالية ، دار المسيرة للطباعة والنشر ، عمان ، طبعة 1، 1997، ص 71

ولذلك فإن إحدى أهم المهام بالنسبة لأداء المصرف هي قياس وتلبية احتياجات السيولة و سيولة المصرف يجب أن تكون مقاسة بصورة دين بنكي ، وربما تكون مؤذية إذا امتلك المصرف عدد كبير من مصادر السيولة ذات الارباح المتدنية للعائد إلى احتياجاته لمثل هذه السيولة ، ومن ناحية أخرى فإن السيولة قليلة جدا ، قد تؤدي إلى مشاكل كبيرة ، و ربما تؤدي إلى فشل المصرف أيضا¹

الفرع الثاني : أهداف السيولة المصرفية

توصف نتائج السيولة النقدية أنها من أهم الأسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات والحكم على مستوى كفاءة الادارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد وعليه فإن السيولة النقدية تهدف إلى تحقيق التالي²:

- 1 تقييم الوضع المالي والنقدي للمصرف .
 - 2 تقييم نتائج قراءات الاستثمار والتمويل .
 - 3 تحديد انحرافات الأداء عن المخطط و تشخيص ومعالجة أسبابها .
 - 4 الاستفادة من نتائج التحليل لعدد قوائم التدفقات النقدية والمخطط المستقبلية .
 - 5 التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجهه المصرف .
 - 6 تعتبر السيولة النقدية مصدر المعلومات الكمية والنوعية للمتخذ القرار .
- أما السيولة الشبه النقدية وهي الأصول التي يمكن تصنيفها أو بيعها أو رهنها ومنها أذونات الخزينة ، الكمبيالات المضمومة ، أوراق مالية في الأسهم والسندات وهي أصول تسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة ، حيث تتصف هذه الأصول بقصر أجل استحقاقها وإمكانية التصرف السريع بها سواء بالبيع أو الرهن ومن الجدير بالذكر أن هذه الأصول كلما كانت حكومية ، أو مضمونة من قبل الحكومة كانت أكثر سيولة³.

¹ Hempel George H., Simonson, Donald F. and Goleman, Alan B. Bank management: text and cases, 4th de, John wiley & sons, Inc, U S A .1994 .P 158

² النعمي عدنان تايه و التميمي رشد فؤاد ، التحليل والتخطيط المالي و اتجاهات معاصرة ، دار اليازوري ، عمان ، الاردن ، بدون طبعة ، 2008 ، ص 21

³ الزيدانين جميل ، أساسيات في الجهاز المصرفي المالي (المنظور العملي) ، دار وائل ، عمان ، طبعة 1 ، 1999 ، ص 155

المبحث الثاني : المصادر والنظريات المفسرة للسيولة المصرفية

قد قمنا بتقسيم هذا المبحث الى جزئين هما مصادر السيولة المصرفية وهي نوعان مصادر داخلية ، و مصادر خارجية وكذا النظريات المفسرة للسيولة المصرفية وتحتوي هذه النظريات على نظرية القرض التجاري ، نظرية التحويل ، نظرية الدخل المتوقع ، نظرية ادارة المطلوبات وسنتطرق الى هذه العناصر بالتفصيل .

المطلب الأول : مصادر السيولة المصرفية

يمكن أن تحصل البنوك التجارية على سيولة إما من خلال تصفية بعض أصولها أو من خلال ترتيب التزامات عليها فعلى جانب الأصول تتحقق السيولة من خلال ¹:

1 - تسديد العملاء للقروض المستحقة وفوائدها , وتحصيل البنوك في استثماراتها التي انتهت أجلها .

2 - بيع بعض الأصول قبل استحقاقها في الأسواق الثانوية مثل (بيع الاسهم والسندات) .

أما بالنسبة لتوليد السيولة على جانب الخصوم يتم ذلك من خلال تنمية الودائع , فإذا لم يكن هناك توازن بين الأموال الداخلة الى البنك نتيجة تسديد القروض والاستثمارات المستحقة وزيادة في الودائع من جانب ، والأموال الخارجة منه على شكل قروض جديدة أو ودائع مسحوبة من جانب آخر وتصنف المصادر على النحو الآتي :

الفرع الأول : المصادر الداخلية للسيولة

المدخل التقليدي لإدارة سيولة البنك التجاري هو أن يخزنها الضمان ميزانيته وأن يستعملها عند الحاجة لفوائض الاحتياطية كمصدر مؤقت للسيولة لحين القيام بتعديلات الدائمة على ميزانيته ، ويسمي هذا الاسلوب بنظرية التحويل لأنه يقوم على تحويل أصوله السائلة الى نقد لمواجهة احتياجاته ، سواء لدفع الودائع أو القيام بعمليات الاقراض ، ومن أهم مظاهر هذه النظرية اهتمامها بالسلامة على حساب الربحية ، الأمر الذي أدى الى تقليص استعمالها ، ويتم اختزان السيولة في ميزانية البنك التجاري وتشمل كل من الاحتياطيات الاولى والثانية :

أولاً_ الاحتياطيات الأولية

والاحتياطيات الأولية نوعان هما²:

1-الاحتياطيات القانونية : تشمل مجموع الأموال النقدية والشبه النقدية التي يحتفظ بها البنك وفق السياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي فالجزء النقدي من هذه الأموال يكون ضمن الاحتياطيات الاولى الذي يأخذ شكل نقد في الصندوق ، و ودائع لدى البنك المركزي ، والجزء الشبه النقدي يكون ضمن الاحتياطيات الثانوية ،

¹ الزيدانين جميل ، مرجع سبق ذكره ، ص 157

² فلاح حسن الحسيني و مؤيد عبد الرحمان الدوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 95

الذي يأخذ صورة حوالات الخزينة والسندات الحكومية وللاحتياطات القانونية فوائد أهمها أنها تعد عاملا وقائيا لسيولة البنك ومحافظة على سلامة مركزه التنافسي وذلك من خلال تأدية الالتزامات المترتبة عليه في مواعيد الاستحقاق المتفق عليها ، كما أنها تعمل على تعزيز ثقة السلطات الرقابية وثقة العملاء بقدرة البنك للمحافظة على أموال المودعين وعدم المغالاة في توظيف أموال الغير في أنشطة ما قد ينجم عنها مخاطر معينة ، ويسهل عليها أن تكون الملجأ الأخير للإقراض . كما تعاني من سلبيات أهمها أنها تتمثل في تقييد قابلية البنك في منح القروض والقيام بالاستثمارات ، وهذا يؤدي إلى تقليل ربحيته ، وكأن هذه الاحتياطات نوع من أنواع التكاليف التي يجب أن تتحملها البنوك لقاء القيام بأعمالها ، فكلما انخفضت هذه الاحتياطات زادت قابلية البنك على الإقراض والاستثمار ، وبالتالي زادت ربحيته . إن وجود جزء من الاحتياطات القانونية على شكل حوالات الخزينة والسندات الحكومية (أموال شبه نقدية) له غرضان هما : الأول مساعدة البنوك على تحقيق أرباح متواضعة من بعض الاحتياطات القانونية . والثاني تشجيع البنوك التجارية على مسك الدين العام ، الذي هو عبارة عن قروض مقدمة من البنوك إلى الحكومة ، وتكون لفترات قصيرة الأجل ، كما في حوالات الخزينة طويلة الأجل ، كما في السندات وهي تمثل دينا على الدولة لتغطية العجز الحاصل في ميزانيتها .

2 الاحتياطات العامة : وهي مجموع الأموال النقدية والشبه النقدية التي يمكن توظيفها في أنشطة استثمارية وإقراضية متعددة ، ويشير العديد من الباحثين إلى أن الاحتياطات العامة هي الأموال النقدية سواء بالعملة المحلية أو العملة الاجنبية .

وتتكون الاحتياطات الاولى من¹:

__ **النقد في الصندوق** : وهو مقدار الأموال النقدية والصكوكات والعملة الاجنبية في خزانة المصرف التجاري ، وتسعى المصارف الى أن يكون مستوي النقد في الصندوق إلى أدنى حد ممكن للأسباب التالية :

__ احتمال التلاعب بالنقدية من قبل الموظفين .

__ احتمال السرقة والسطو على المصارف وخاصة في المناطق الريفية وغير المستقرة .

__ يعتبر النقد في الصندوق أموالا مجمدة ولا تدر ربحا على المصرف .

__ **النقد لدى البنك المركزي أو المصارف الأخرى** : تنص التشريعات الحديثة من التزام البنك التجاري

بالاحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي ، والتي تعرف بنسبة الاحتياطي القانوني ، والبنك المركزي لا يدفع أي فوائد على نسبة الاحتياطي القانوني الذي يودعه البنك التجاري لديه ، ولكن إذا

¹ Hempl.Georgeh.& simouson . Donalol G & Coleman Alon B .I bid ، p151

ازدادت نسبة الايداع عن نسبة المقررة التي نصت عليها القوانين فإن البنك المركزي يدفع فوائد على هذه الزيادة المودعة لديه .

__ **المستحقات لدى المصارف التجارية الأخرى :** والتي تتضمن كل الودائع التي يودعها المصرف لدى المصارف الأخرى ، ويتوجب على المصارف أن تحتفظ باحتياطات مباشرة أو غير مباشرة في مصارف أخرى ، وأن المصارف الأخرى تقوم بتعويض المصارف التي تضع الودائع لديها من خلال تقديم خدمات مختلفة مثل المشاركة في منح القروض والتعاملات الدولية .

- **الصكوك تحت التحصيل :** وتمثل الصكوك المودعة في المصارف الأخرى والتي لم يتم استلام قيمتها لحد الآن

ثانياً_ الاحتياطات الثانوية

هي عبارة عن الاستثمارات القصيرة الأجل وغالبا ما تشمل على الأوراق التجارية المخصومة ، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة ، وتحقق هذه الاحتياطات في مجال السيولة فوائد متعددة ، منها أنها تساهم في تدعيم الاحتياطات الأولية .

وأن الغاية من الاحتياطات الثانوية تحقيق ما يلي¹ :

- توفير السيولة الموسمية .

- الزيادة غير المتوقعة في الطلب على القروض .

-التطورات غير العادية في أسواق ذات العمق البسيط .

وأن الغاية من هذه الاحتياطات هو تحقيق الدخل بالدرجة الأولى ، و السيولة بالدرجة الثانية ، ويتكون هذا من الاوراق المالية المتوسطة والطويلة الأجل ، ونتيجة لذلك يكون تحويل الموجودات إما اختباريا أو اجباريا ، فالتحويلات غير الاختيارية هي التي تتم دون خيار من المصرف مثل تسديد الزبائن قروضهم وفوائد الاوراق المالية واستحقاقها² .

¹ فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 96

² عقل مفلح ، وجهات النظر المصرفية ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان ، طبعة 1 ، 2006 ، ص 161

الفرع الثاني : المصادر الخارجية للسيولة

لقد بدأت العديد من المصارف في الستينات والسبعينات بجمع المزيد من الأموال السائلة من خلال الاستدانة في سوق المال ، وتدعى هذه الاستراتيجية إدارة الديون (debt management) وتدعوا إلى الاستدانة الكافية للأموال ، وأن المصدر الأساسي للسيولة المقترضة للمصرف يتضمن شهادات الايداع ، اتفاقيات البيع و إعادة الشراء ، والاستدانة الاحتياطية من نافذة الخصومات في البنك المركزي¹ . وتعتمد الجراءة التي يتبعها المصرف في إدارة مطلوباته وكذلك مخزونه من السيولة بمدى الموازنة بين المخاطرة والعائد ، فالسياسة المتحفظة تؤدي إلى تقليص سياسة الاعتماد على إدارة المطلوبات ، وفي الوقت نفسه تركز على زيادة السيولة المخزنة ولا يتوافر المصدر الخارجي للسيولة لجميع المصارف وذلك لارتباط هذا المصدر بقوة المصرف المقترض وسلامة مركزه الائتماني ، وأن من أهم ايجابيات إدارة المطلوبات إعطاء المصارف مرونة في إدارة جانبي ميزانيتها ، كما أجبرت الادارة على الاهتمام بجانب الميزانية كوسيلة لإدارة السيولة² .

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للسيولة المصرفية

الفرع الأول : نظرية القرض التجاري: تقوم هذه النظرية على أساس أن سيولة المصرف التجاري تتصف تلقائيا من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات قصيرة ولغايات تمويل رأس المال العامل ، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد اكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح ، وطبقا لهذه النظرية فإن المصارف لا تقترض لغايات شراء العقارات أو شراء السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في الاسهم والسندات وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات وتناسب هذه النظرية المجتمعات التجارية حيث أن الغالبية العظمى من عملاء المصرف من التجار الذين يحتاجون إلى التمويل لصفات محددة لفترات قصيرة³ .

الفرع الثاني : نظرية التحويل: إن هذه النظرية تشير إلى أن المصرف التجاري يعمل على أساس تدعيم الاحتياطات الأولية بموجودات قابلة للتحويل إلى النقد عند الحاجة إلى الأموال وتتميز هذه الموجودات بقابليتها البيعية العالية ، أي إمكانية تحويلها إلى نقد سائل بفترة وجيزة ، وبدون خسائر⁴ .

الفرع الثالث : نظرية الدخل المتوقع : تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها لسيولة على الدخل المتوقع للمقترض ، وبالتالي فإنها تدخل في اعتبار الدخل المتوقع للمقترض في المستقبل ، وهذا يمكن المصرف من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل ، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل

¹ Ross, Peter, commercial bank management, 4th, ed, irwine, Mc Graw-hill, 1999.P 354

² عقل مفلح ، مرجع سبق ذكره ، ص 162

³ عقل مفلح ، مرجع سبق ذكره ، ص 170

⁴ فلاح حسن الحسيني و مؤيد عبد الرحمان الدوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 100

، مادامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية ومنتظمة ، والذي يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وإمكانية توقعها¹.

الفرع الرابع : نظرية إدارة المطلوبات : منذ أواخر الستينات ، ومطلع السبعينات من القرن الماضي ، تطور مفهوم جديد لإدارة السيولة يقول أنه بمسئطاع المصرف التجاري المحافظة على سيولته من خلال شراء الأموال من السوق المالية لمواجهة احتياجاته إلى الاقتراض ، أو لمواجهة طلبات المودعين ، أي أن هذه النظرية طرحت مفهومها لسيولة على أساس قدرة المصرف على جذب أموال جديدة ، أكثر من اعتماده على سيولة أصوله².

المبحث الثالث : تكلفة وتقييم كفاية السيولة المصرفية ومصادر الأموال

سنقوم في هذا المبحث الى كل من تكلفة السيولة المصرفية وتقييم كفاية السيولة المصرفية

المطلب الأول : تكلفة وتقييم كفاية السيولة المصرفية

الفرع الأول : تكلفة السيولة

هي التكلفة المرتبطة على احتفاظ المصرف بأرصدة نقدية معطلة قد تزيد عن احتياجاته الفعلية من النقد ، وتأتي أهمية ذلك من أن هذه الأرصدة تكون كبيرة ، وإن كانت تقل اذ نسبت الى اجمالي موارد أو ودائع المصرف ، وهذا ما يجعلها تختفي أحيانا بين أرقام وقيود حسابات الميزانية .

ويكفي أن نبين أن وجود مليون دينار فقط في شكل سائل غير موظف دون الحاجة لذلك ، وبفرض أن معدل سعر فائدة التوظيف المتاح هو 10 % ، فإن العائد المفقود السنوي للمصارف يبلغ 100 ألف دينار وهو مبلغ لا يستهان به ، وإذا أخذنا باعتبار أن تكلفة المورد الذي يقابل المليون دينار ، ولنفرض أن معدل تكلفة هذا المورد هو 06 % ، تكون قيمة هذه التكلفة السنوية للمورد 60 ألف دينار ، وهو موقف يستحق التفكير الجاد نحو رفع كفاءة إدارة سيولة المصرف ، والعوامل التي تصعب من تحقيق المتابعة المستمرة لهذا الموضوع ترجع إلى³ :

■ تحركات القروض نفسها سحباً وسداداً ، مما قد يضطر إدارة المصرف إلى توفير سيولة إضافية عند منحها لحدود ائتمانية انتظاراً لسحب هذه الحدود الائتمانية ، وقد يتأخر هذا السحب عما هو مخطط له او قد يتم بنمط يختلف عن النمط المتوقع مما يؤدي إلى ظهور سيولة مفرطة في بعض الفترات .

■ التغيرات اليومية لعمليات غرفة المقاصة بين البنوك

¹ فلاح حسن الحسيني و مؤيد عبد الرحمان الدوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 101 - 104

² فلاح حسن الحسيني و مؤيد عبد الرحمان الدوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 105

³ إبراهيم محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 18_19

- نظم البنوك المركزية في مراقبة نسب الاحتياطي النقدي القانوني ، فبعض المصارف تقوم بهذه المراقبة على أساس يومي تلزم المصارف على أساسه بأن يحتفظ يوميا لديه بنسبة نقدية من ودائعها بدون فائدة و البعض الآخر من البنوك المركزية يراقب هذه العملية على متوسط أيام العمل خلال الشهر .

الفرع الثاني : تقييم كفاية السيولة المصرفية:

تعتمد المؤسسات المالية، ومنها المصرفية التجارية على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيها، وبما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من أصول نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية. والسيولة تمثل سيفاً ذا حدين، فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها، أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد على الحد المطلوب، سوف يؤثر سلباً في ربحية المصرف. ومن جهة أخرى، إن انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي، ويحقق الضعف في كفاية المصرف عن الوفاء بالتزامات خاصة تجاه المودعين عند سحب ودائعهم، وكذلك عدم القدرة في تلبية طلبات الاقتراض المقدم له .

أولاً : مؤشرات قياس السيولة :

إن من أبرز النسب المالية المستخدمة في إطار تقييم كفاية السيولة ما يأتي¹

1- نسبة الرصيد النقدي:

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، ولدى المصارف الأخرى، وأية أرصدة أخرى، كالعملات الأجنبية والمصكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة. ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{الأرصدة السائلة}}{\text{الودائع ما في حكمها}} \times 100$$

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات، باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)، وتبين المعادلة أعلاه إلى أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي، زادت مقدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها، أي إن هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة.

¹ محمد الصائغ و رضا صاحب أبو حمد ، دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الاردنية ، ماجستير إقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ،

2- نسبة الاحتياطي القانوني:

تحتفظ المصارف التجارية برصيد نقدي ودون فائدة لدى البنك المركزي يطلق عليه الاحتياطي القانوني، ويتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من ودائع المصرف. ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقاً للمصلحة العامة، وينبغي على المصارف التجارية الالتزام بها، وقد يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة تبعاً لظروف البلد الاقتصادية والنقدية، لأنها تمثل إحدى أدوات المهمة في التأثير في حجم الائتمان الممنوح في الاقتصاد القومي، فإنه يقلل نسبة الاحتياطي القانوني في ظروف التوسع الاقتصادي، وبالعكس، فإنه إذا أراد إحداث حالة انكماش كعلاج لمشكلة التضخم المالي مثلاً، فإنه يرفع من نسبة الاحتياطي القانوني، وهكذا. ويمكن حساب هذه النسبة رياضياً من خلال قسمة الرصيد النقدي لدى البنك المركزي على مجموع الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

توضح المعادلة أعلاه أنه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه، خاصة في الظروف غير الاعتيادية، وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى المصارف التجارية عن سداد التزاماته المالية.

3- نسبة السيولة القانونية:

تمثل هذه النسبة مقياساً لمدى قدرة الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية (الأرصدة النقدية والأرصدة الشبه النقدية) على الوفاء بالتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف وحالات المصرف. وكذلك تُعدّ هذه النسبة من أكثر نسب السيولة، موضوعية واستخداماً في مجال تقديم كفاية السيولة، ويمكن التعبير عنها رياضياً وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطيات الأولية + الاحتياطيات الثانوية}}{\text{الودائع ما في حكمها}} \times 100$$

وتشير المعادلة أعلاه إلى أنه كلما زادت نسبة السيولة القانونية، زادت السيولة، أي إنّ هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة.

4- نسبة التوظيف:

وتُستخرج نسبة التوظيف من قسمة القروض والسلف على الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة

الآتية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع ما في حكمها}} \times 100$$

وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، أي إنّها تُظهر انخفاض السيولة، لذلك ينبغي على المصرف أخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين.

ويلاحظ من نسب السيولة أعلاه أنّها جميعاً لها مقام واحد، وهو الودائع وما في حكمها، وإنّ ناتج هذه النسب ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيولة، باستثناء نسبة التوظيف، فإنّها ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة.

المطلب الثاني : مصادر الأموال (الودائع المصرفية ورأس المال الممتلك)

الفرع الأول مفهوم الودائع وأنواعها :

أولاً: مفهوم الودائع : هي المبلغ المصرح به بأية عملة كانت ، والمودعة لدى المنشآت المالية والمصرفية والواجبة الدفع أو التأدية عند الطلب ، أو بعد انذار في تاريخ استحقاق معين ، وهناك بعض المبالغ التي يتم ايداعها في البنوك إلا أنّها لا تدخل ضمن مفهوم الودائع وهي تتمثل في¹ :

- المبالغ المودعة بالعملة المحلية لقاء فتح الاعتمادات المستندية .
- المبالغ المودعة بالعملات الاجنبية في البنوك المحلية كغطاء للاعتمادات المفتوحة .
- مبالغ أحد فروع البنك المعين لدى آخر من نفس البنك .

¹ الفوارى سيد ، إدارة البنوك ، مكتبة عين الشمس ، القاهرة ، بدون طبعة ، 1983 ، ص 50

ثانيا: أنواع الودائع المصرفية : تنقسم الودائع إلى أنواع مختلفة وحسب الأسس التالية¹:

-ودائع حسب الملكية : وتنقسم إلى :

- وداائع أهلية والتي تعود ملكيتها إلى الجمهور والشركات الأهلية .
- وداائع حكومية وتعود ملكيتها إلى المنشآت والدوائر حكومية المختلفة .
- وداائع مختلطة وتعود ملكيتها إلى منشآت القطاع المختلط .

- وداائع حسب المصدر : وتنقسم إلى :

- وداائع أولية : وهي تلك الودائع التي يتم إيداعها لأول مرة من قبل الجمهور أو المنشآت سواء كانت حكومية أم أهلية في البنوك .
- وداائع مشتقة : وهي تلك الودائع التي تخلق أو تشتق من الوديعة الأولية .
- وداائع حسب الأمد (المدى الزمني) : وتنقسم إلى
- وداائع جارية (تحت الطلب) : وهي الودائع التي يتم سحبها بموجب صكوك ويحق لصاحبها أن يسحبها بأي وقت وبدون إنذار سابق ، كما يحق لحامل الصك أي الشخص الساحب أن يقدم الصك ويدفع البنك له قيمة المبلغ المثبت في الصك من أصل الوديعة بعد اتمام عملية تدقيق الصرف .
- وداائع التوفير : وهي الودائع التي يتم التعامل بها من حيث السحب والإيداع بموجب دفتر خاص ، وتمنح البنوك فوائد محددة على هذا النوع من الودائع ، وغالبا ما يطلق عليها بالودائع الادخارية .
- وداائع الثابتة : وسميت بالثابتة لأنه عند إيداعها في البنك يتفق على موعد محدد ، ويحق للزبون أن يسحب جزء منها أو معظمها إلا بعد مرور الفترة المتفق عليها ، وتمنح البنوك عليها فوائد تفوق الفوائد على وداائع التوفير ، وفي بعض الحالات تسمح البنوك بسحب هذه الوديعة أو جزء منها ، ولكن بشرط أن لا تدفع فائدة على الفترة الماضية ، ويدخل هذا النوع من الودائع أيضا ضمن إطار الودائع الادخارية وتعد الودائع الجارية أكبر كلفة من بقية أنواع الودائع ، وذلك نتيجة زيادة عمليات السحب والإيداع المتكررة لهذه الودائع ، وما يتطلبه ذلك من مستلزمات إدارية ، وفي حين تعتبر الودائع الثابتة أقل كلفة لأنها لا تسحب إلا في فترة الاتفاق بين الزبون والبنك .

¹ عقيل عبد الله ، النقود والمصارف ، مجدولاي للنشر ، عمان ، طبعة 1 ، 1999 ، ص ص 245 - 246

الفرع الثاني : دور الدولة في حماية الودائع :

تساهم الدولة وباستمرار بإصدار التشريعات المصرفية والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي بهدف حماية أموال الجمهور ، وهي تمثل أموال المجتمع بشكل عام ، ولذلك تعد الدولة مجموعة من الأساليب لتحقيق الفعالية في عمليات الرقابة على البنوك لحماية الودائع ومنها¹ :

- مراقبة البنوك ، وذلك بتفتيش السجلات وتدقيقها والاطلاع على مدى الالتزام بالقواعد والتشريعات المصرفية .

- التسهيلات المقدمة إلى البنوك من البنك المركزي ، حيث يعتبر بنك البنوك وشيخ المصارف ، وهو مسؤول الأول عن دعم البنوك وتقديم القروض لها عند الحاجة و إعادة خصم الأوراق التجارية وكذلك تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني .

- التأمين على الودائع ، حيث تتولى العديد من شركات التأمين مسؤولية التأمين على الودائع المصرفية ، وتدعيم هذه الشركات من قبل الدولة .

الفرع الثالث : رأس المال الممتلك

أولاً : تعريف رأس المال الممتلك : يقصد برأس المال الممتلك في المنشأة المالية الخاصة المساهمة بأنه : مجموع قيم الأسهم العادية مضافاً إليها احتياطات التي تمثل أرباحاً متولدة في سنوات سابقة ثم تقرر الإدارة احتجازها². ويتكون رأس المال المدفوع من الأموال التي حصل عليها المصرف التجاري من أصحاب المشروع عند تأسيسه أو من أي إضافات أو زيادات قد تطرأ عليه في المستقبل³.

ثانياً : مكونات رأس المال الممتلك :

1- رأس المال المدفوع أو الأسهم العادية : هو المصدر الأول الذي يعتمد عليه البنك والذي يتم تكوينه من خلال مساهمة المؤسسين الأوائل ، ومن ثم المساهمين ويمثل البنية الأساسية في إنشاء وتأسيس البنك منذ أيامه الأولى⁴. وتعتبر الأسهم العادية على حصة في ملكية المنشأة ، تخول لصاحبها الحصول على الأرباح بعد تسديد التزاماته اتجاه الآخرين ، ويتم إصدار هذه الأسهم عندما يتم إنشاء مصرف جديد ، وكذلك عند إصدار أسهم جديدة للاكتتاب فحاملوا الأسهم العادية هم المؤسسون والمساهمون ولذلك هم يمتلكون (حق الشفعية) وكذلك

¹ رمضان زياد و جوده محفوظ ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، طبعة 2 ، 2003 ، ص 73

² فلاح الحسن الحسيني و مؤيد عبد الرحمان الدوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 81

³ العصار رشاد و الحلبي رياض ، النقود والبنوك ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، طبعة 1 ، 2000 ، ص 74

⁴ رمضان زياد و جوده محفوظ ، إدارة البنوك ، دار المسيرة ، عمان ، طبعة 1 ، 1996 ، ص 53

السيطرة النهائية على شؤون الشركة ، أي لهم حق التصويت وإن معظم المساهمين في الشركة سوف يخسرون إذا تعرضت شركتهم إلى الإفلاس، وإن هذا النوع من الأسهم لا يحمل الشركة أعباء¹.

2- الأسهم الممتازة : يمثل السهم الممتاز مستند ملكية في الشركة ، ويعتبر السهم الممتاز صك مزدوج بطبيعته ، أي أنه يجمع بين خصائص السهم العادي وخصائص السند².

كما تعد الأسهم الممتازة أقل مصادر التمويل طويل الأجل شيوعاً ، ويمكن الاستغناء عنها بإصدار الأسهم العادية أو السندات ، ولا تصدر شركات المساهمة أسهم ممتازة إلا في حالة توقعاً بالقدرة على دفع كوبوناتهما، وهناك عدة أسباب تؤدي إلى إصدار الأسهم الممتازة وهي³

- رغبة الشركة في استعمال أموال الغير دون إشراكهم في الإدارة حيث في الغالب لا تحمل الأسهم الممتازة حق التصويت وكذلك فإن الشركات تفضل إصدار الأسهم الممتازة بدلا من السندات لتلافي تحمل أعباء مالية ثابتة (فوائد السندات) سواء تحقق الربح أم لم يتحقق حيث لا يمكن التوقف عن الدفع للأسهم الممتازة دون اعتبارها مقصورة في دفع التزاماتها .

- زيادة موارد الأموال المتاحة لشركة حيث أن الكثير من المستثمرين يفضلون الأسهم الممتازة على الأسهم العادية رغبة منهم في الحصول على عائد محدد .

- المتاجرة بالملكية لرفع عائد الاستثمار للأسهم العادية .

3 -الاحتياطات : تتكون الاحتياطات من :

__ علاوة الإصدار : وتتكون عندما تباع الأسهم العادية بأكثر من القيمة الإسمية ، وتنتج علاوة الإصدار عندما تزداد القيمة السوقية عن القيمة العادية ، وهنا تقرر المنشأة توزيع جزء منها أي مقسوم الأرباح و احتجاز الباقي لإعادة استثماره فهو إذا مبلغ يتراكم في حق الملكية الأصلية " الأسهم العادية " .

__ الأرباح المحتجزة : تمثل مصدر تمويل داخلي ، وهي ناتجة عن الأرباح التي تحققها الشركة إذ تم توزيع جزء منها وحجز الباقي وإن جعل الأرباح المحتجزة مصدرا لتمويل داخلي ، يعتمد على العائد الذي تستطيع المنشأة تحقيقه، فحتى تستطيع المنشأة الحصول على الأرباح المحتجزة ، يجب عليها أن تحقق عائداً مساوياً أو أكبر من العائد الذي تحققه المنشأة لحمله الأسهم العادية ، وفي بعض الأحيان في الشركة الناجحة تكون الأرباح المحتجزة

¹ حنفي عبد الغفار و قرياقص رسمية ، أسواق المال وتمويل المشروعات ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، بدون طبعة ، 2000 ، ص 496

² أبو معمر فارس ، الادارة المالية واتخاذ القرارات ، مكتبة آفاق ، غزة ، طبعة 4 ، 2006 ، ص 230

³ أبو معمر فارس ، مرجع سبق ذكره ، ص 231

أهم من رأس المال لأنه من الممكن أن تكون الأرباح المحتجزة عالية جداً ، ومن المهم الموازنة بين عملية حجز الأرباح وتوزيع الأرباح على المساهمين .

ثالثاً: أهمية رأس المال الممتلك :

يكتسب رأس المال الممتلك أهمية متميزة لأنه يؤدي دوراً مهماً وأساسياً لتحقيق الأمان للمودعين ، ويدعم ثقتهم بالبنك ، وبازدياد هذه الثقة تزداد إمكانية البنك في جذب قدر أكبر من الودائع وامتصاص الخسائر " أي استعاب " أي خسائر غير متوقعة بالاعتماد على رأس ماله وبشكل الذي يمكنه من متابعة عملياته ونشاطاته بدون أن تتأثر ثقة المودعين سلباً بالرغم من أن رأس المال في البنوك التجارية تعتبر أهميتها النسبية منخفضة قياساً بالموارد المالية الأخرى المتاحة لديها للإستخدام ، وبالتالي فإن رأس المال ما هو إلا عبارة عن ضمان لتأمين امتصاص أي خسائر ولا تستطيع البنوك التجارية أن تواجه خسائر تزيد على قيمة رأس المال والاحتياطات لديها ، لأن ذلك يتم على حساب أموال الغير وهم أصحاب الودائع¹ .

رابعاً: قياس كفاية رأس المال الممتلك :

من الصعب تحديد مدى متانة رأس المال الممتلك للمصرف التجاري الواحد أو حتى للجهاز المصرفي التجاري ككل ، رأس المال الممتلك ضروري لصيانة وسلامة المصرف وتدعيم الثقة فيه ، ولكنه لا يضمن تلك السلامة لوحده ، لذلك فإنه ينبغي أن يكون كافياً لتغطية كلفة الموجودات الثابتة التي يحتاجها المصرف للاستمرار و البقاء ، رأس المال الممتلك وثيق الصلة بالمخاطر التي يتعرض لها المصرف فكلما زادت مخاطره زادت الحاجة لتدعيم رأس ماله ، لذا ينبغي مواجهة الخطر وذلك من خلال² :

1_ زيادة رأس المال الممتلك

2 _ توظيف جزء أكبر من موجوداته في مجالات أقل مخاطرة .

ولغرض قياس متانة رأس المال هناك العديد من المؤشرات منها³ :

_ نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع : يستدل هذا المؤشر على مدى كفاية رأس المال الممتلك في مواجهة السحوبات المحتملة من الودائع ، ويمكن التعبير عن هذه القيمة بالصيغة التالية :

(رأس المال الممتلك / مجموع الودائع)

¹ رمضان زياد و جودة محفوظ ، مرجع سبق ذكره ، ص 56

² عبد الله خالد و الطراد إسماعيل ، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية ، دار وائل الرضا للنشر والتوزيع ، عمان ، طبعة 1 ، 2006 ، ص 401

³ آل على رضا ، إدارة المصارف " مدخل تحليلي كمي معاصر " ، دار الفكر للطباعة والنشر ، عمان ، طبعة 1 ، 2002 ، ص ص 118 - 120

__ نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات : تشير هذه النسبة إلى المدى الذي ذهب إليه المصرف في الاعتماد على رأس المال الممتلك في تمويل الموجودات ، ويمكن التعبير عن هذه النسبة كالآتي¹ :

(رأس المال الممتلك / مجموع الموجودات)

__ نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات ذات المخاطرة : ممكن تصنيف الموجودات إلى نوعين : يتمثل الاول بالموجودات عديمة المخاطر (سندات حكومية ، نقد لدي البنك المركزي ، نقد في الصندوق) ، والنوع الثاني فيه موجودات ذات مخاطر وتمثل الموجودات التي يتوقع أن تتعرض إلى مخاطر معينة ، ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة وكفاءة رأس المال الممتلك في مواجهة الخسائر المحتملة في الموجودات ذات المخاطر ويعد هذا المؤشر من المؤشرات المالية المهمة والتي تعكس حسن توظيف وإدارة الموارد المالية ويمكن التعبير عن هذه النسبة كالآتي :

(رأس المال الممتلك / الموجودات الخطرة)

__ نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض : تعد هذه النسبة مقياسا لهامش الأمان في مواجهة مخاطر الإخفاق في استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض ، ويعاب على هذه النسبة أنها تتجاهل حقيقة أن بعض القروض ليست بحاجة إلى هامش أمان مثل القروض بضمان العيني ، ويمكن التعبير عن هذه النسبة بشكل الآتي² :

(رأس المال الممتلك / مجموع القروض دون ضمان عيني)

¹ فلاح حسن الحسيني و مؤيد عبد الرحمان الدوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 86

² هندي منير ، الفكر الحديث في مجال الاستثمار ، سلسلة الفكر الحديث في مجال الادارة المالية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، بدون طبعة ، 1996 ، ص 421

خلاصة الفصل

ان للسيولة دورا هاما في عمل المصارف التجارية اذ تسعى كل البنوك الى تحقيق ارباح مع تجنبها للمخاطر وتوفير السيولة بصفة مستمرة ينشط الحركة المالية ويساهم في تحقيق جودة الخدمات المصرفية ويمكن تعريف السيولة بشكل عام بأنها القدرة على تحويل الأصول الى نقود بشكل سريع ودون تحقيق خسائر وبالتالي يمكن القول أن السيولة تبين قدرة المؤسسة على تحقيق أصولها.

وللسيولة اهداف منها ، تقييم الوضع المالي والنقدي للمصرف ، تقييم نتائج قرارات الاستثمار والتمويل ، وللسيولة مصادر داخلية وخارجية ، ومن أهم المصادر الداخلية (نظرية التحويل) التي تقوم على تحويل أصوله السائلة الى نقد لمواجهة احتياجاته سواء دفع الودائع أو القيام بعملية الاقراض وللمصادر الداخلية احتياطات أولية ، مثلا النقد في الصندوق ، النقد لدى البنك المركزي أو المصارف الأخرى ، والاحتياطات الثانوية وتتمثل في الأوراق التجارية المخصومة والتي يكون تحويلها الى نقد سائل عند الحاجة .

وتعتمد المصادر الخارجية للسيولة عن قوة المصرف المقترض وسلامة مركزه الائتماني

ومن ابرز النسب المالية المستخدمة في اطار تقويم كفاية السيولة وتحتوي على نسبة الرصيد النقدي ، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة التوظيف ، وهذه النسب تعتمد عليها غالب المؤسسات المالية خاصة البنكية لأنها توفر جانب ضمان لوفاء بالتزاماتها المالية وتعتبر السيولة سيف ذو حدين اذ ازداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها ، أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد عن الحد المطلوب سوف يؤثر سلبا في ربحية المصرف ومن جهة أخرى إذا انخفضت السيولة على الحد المطلوب سوف يؤدي الى حالات العسر المالي وينتج الضعف في كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته وحتى يتمكن البنك من ادارة السيولة بكفاءة لا بد أن يحدد مصادر الاموال ومصادر الطلب عليها ، وتحديد التدفقات النقدية ، ومعرفة مواطن التعارض بين السيولة والاهداف الأخرى ، ولهذا يحاول البنك التوفيق بين دافع الربح من ناحية ودافع السيولة من ناحية أخرى ، وبمعنى آخر توظيف أموال المدعين (المدخرين) بصفة امانة ويجب المحافظة عليها وتنميتها وتشغيلها وبالتالي تتعامل الادارة العليا للبنك مع السيولة بحذر شديد مع مراقبة دقيقة ومستمرة كمية كانت أو نوعية لما لها ، بما لهذه العملية من دور كبير وإيجابي في تحقيق أهداف البنك .

ان معرفة الاطار النظري للسيولة يوفر مفتاحا ونظرة شاملة وواضحة عن اسقاط المفهوم وعلاقته بالعائد والمخاطرة وحتى نعرف هذا الاسقاط ونبرز محاوره ، يتعين علينا دراسة نظرية للعائد والمخاطرة في الفصل الثاني .

الفصل الثاني

مفاهيم نظرية حول العائد

والمخاطرة المصرفية

تمهيد

أن تزايد حجم الأنشطة المصرفية في ظل تزايد خطي العولمة المالية و زيادة انفتاح الاسواق المالية والمصرفية على الاسواق المؤسسات المالية العالمية والذي اتيح لذلك دخول رؤوس أموال واستخدامات مالية جديدة ، و ظهور أزمات مالية عالمية شكلت أصعب التحديات أمام المهتمين في السياسات المالية المصرفية ، ومن هنا بدا الأخذ بعين الاعتبار قدرة المصارف على الاعتماد بالالتزامات المصرفية أمام المودعين والمستثمرين والمقترضين يوميا وفي وقت الازمات المالية ، يتطلب تعظيم الارباح وتدنية التكاليف لتلافي المخاطرة وتوفير المعلومات الملائمة عن البدائل المتاحة وقياس حجم العوائد والمخاطرة ، وأن العمل في ظل هذه القيود غالبا ما يدفع بالبنوك إلى الاختبار فيما بين الأوامر و العمل أيهما يتم العمل به ، وأيهما يتم حذفه وهذا الأمر يعتمد على حجم عائد المساهمة المتحقق وما هي المخاطرة التي ستوجهها الادارة من هذا القرار ، ومن هنا فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

- المبحث الأول : أساسيات وقياس العائد المصرفي .
- المبحث الثاني : أساسيات وقياس المخاطرة المصرفية .

المبحث الأول : أساسيات وقياس العائد المصرفي

يتناول هذا المبحث مفهوم العائد والتعرف على أنواع العوائد وتقييم العائد المصرفي وطرق قياسه .

المطلب الأول : مفهوم العائد المصرفي وأنواعه

الفرع الأول : مفهوم العائد المصرفي

يعرف العائد أنه : مجموع المكاسب والخسائر الناتجة عن الاستثمار خلال فترة زمنية محددة¹.

ويعرف أيضا أنه : ما يحصل عليه المستثمر في المستقبل نتيجة تضحيته من الوقت الحالي بأمواله من خلال توظيفها بالعملية الاستثمارية لفترة زمنية محددة ، إلا أن حصول المستثمر على العائد المتوقع ليس متأكدا نظرا لما يحيط بالاستثمار من احتمالات وقوع الخسائر ، وتغير لسياسات الحكومية وتغير سعر الفائدة ، وتقلبات سعر الصرف ، وظروف غيبية يعجز العقل البشري عن معرفتها رغم التطور العلمي والتكنولوجي ، فتبقي تنبؤات المستثمر معرضة لشيء من عدم اليقين².

وعوائد الموجودات المالية ثلاثة أشكال مهمة هي³:

أولا _ توزيع الارباح : إذا كانت هذه الموجودات تمثل حقوقا من أموال ملكية مثل الاسهم ، وحامل السهم شريك في الشركة التي أصدرت هذا السهم ، لذلك فهو من مالكيها و حقوقه من حقوق المساهمين .

ثانيا _ الفوائد : إذا كانت الموجودات المالية تمثل أموال اقتراض مثل السندات ، فحامل السند مقرض لشركة التي أصدرت ذلك السند وقيمة القرض هي قيمة السند ، فالسند يعطي لحامله الحق في الحصول على الفائدة المتفق عليها مع الشركة المقترضة (التي أصدرت هذه السندات) .

ثالثا _ الارباح الرأسمالية : تنتج هذه الارباح عن إعادة بيع الموجودات المالية ، فحامل السهم أو حامل السند إذا استطاع أن يبيعه بملغ يزيد على المبلغ الذي اشتراه به يكون الفرق هو الربح الرأسمالي .

¹ آل شبيب دريد ، مبادئ الإدارة المالية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، طبعة 1 ، 2006 ، ص 33

² رمضان زياد ، إدارة الأعمال المصرفية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، بدون طبعة ، 1997 ، ص 23

³ رمضان زياد ، الإدارة المالية في الشركات المساهمة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، بدون طبعة ، 1998 ، ص 239

الفرع الثاني : أنواع عوائد الاستثمار :

لمعدل العائد الاستثماري في الاسهم العادية ثلاثة أنواع وهي كالتالي :

أولاً _ معدل العائد المتوقع (الفعلي) : يعرف بأنه العائد الذي يحصل عليه المستثمر بصورة فعلية والذي يكون عادة مختلفاً على العائد المتوقع.¹

ثانياً _ معدل العائد المتوقع : ويعرف بأنه العائد على الاستثمار الذي يتوقع المستثمر الحصول عليه . وباستطاعة المستثمرين تغيير معدلهم المتوقع للمحافظة بواسطة تغيير نسب المستثمرين للأوراق المالية².

ويحسب هذا المعدل وفق المعادلة التالية :

$$\text{معدل العائد المتوقع} = \frac{\text{التغيرات المتوقعة في سعر سوق سهم} + \text{مقسوم الأرباح الموزعة المتوقعة}}{\text{مبلغ الاستثمار الأولي}} \times 100$$

أو هو ذلك العائد الذي يتوقعه المستثمرون في السوق ، وأن هذا العائد يعتمد على المعلومات التي يمتلكها المستثمرون . وكذلك يعرف أنه المتوسط لكل النتائج والذي يتم الحصول عليه بضرب كل نتيجة موازنة باحتمال حدوثها ، ويحسب وفق المعادلة التالية :

$$E(R) = \sum_{i=1}^m R_i \cdot Pr_i$$

إذ أن :

$E(R)$ = العائد المتوقع

R_i = العائد من الفترة

Pr_i = احتمالية حدوث حدث

M = عدد العائدات الممكنة

¹ weston ، J ، Fred ، Besley ، Scott of Brigham ، F ، Eugene ، Besley ، Scott of Brigham ، F ، Eugene ، “ Essentials of Managerial Finance.” 11th ed . ، the Dryden press ، 1996 ، p 195

² Howells ، Peter ، Bain ، Keith. «Financial Market & Institutins .” 3th ed ، Prentice Hall ، 2000 ، p 296

3 _ معدل العائد المطلوب : يعرف بأنه معدل العائد على الاستثمار الذي يطلبه المستثمرين لتعويضهم عن تحمل المخاطرة وتأجيل الاستهلاك المالي للمستقبل¹.

$$RJ = (\overline{R_f} + \overline{R_m} - \overline{R_f}) \beta_i$$

إذن أن

RJ = معدل العائد المطلوب على السهم العادي

$\overline{R_f}$ = معدل العائد الخالي من المخاطر

$\overline{R_m}$ = متوسط معدل عائد محفظة السوق

β_i = معامل بيتا

$I = (1, 2, 3, \dots, n)$

ويعتبر العائد المطلوب المعيار المرجعي الذي على رأسه يتم قبول الاستثمار من العائد المتوقع الذي سبق وأن اشرنا اليه².

إن متوسط معدل العائد المطلوب لسندات يكون مختلفا عن متوسط معدل العائد المطلوب للأسهم الممتازة ، وكلاهما يختلفان عن متوسط معدل المطلوب لأسهم العادية .

وإن أيضا معرفة مستوى معدلات العائد المطلوب ، قد تتغير عبر الزمن فمثلا تتغير هذه المعدلات كلما تغيرت توقعات التضخم لأن علاوة التضخم تعتبر جزءا أو مكونا من معدل العائد ذو المخاطرة الحرة ، والذي يشكل في المقابل معدل العائد المطلوب وأن هذا المستوى يتغير أيضا كلما تتغير علاوات المخاطرة ، وأن المستثمر غير المتفائل سوف يزيد من علاوة المخاطرة والعائد المتوقع ، بينما المستثمر المتفائل سوف يعمل على تخفيضهما ، وأن معدل العائد المطلوب لأي استثمار ممكن أن نعب عنه بالمعادلة التالية³ :

$$\text{معدل العائد المطلوب} = \text{معدل المخاطرة الحرة} + \text{علاوة المخاطرة}$$

وهناك نوعان أخران يهتمان المستثمر والمالك معا وهما :

1 _ العائد على الموجودات (ROA) : تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الادارة في استخدام الأصول

الاستخدام الأمثل ، لتحقيق الارباح خلال الاستثمار في الأصول المختلفة ، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة

¹ فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن ، مرجع سبق ذكره ، ص 178

² الشواورة فيصل ، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية "الأسس النظرية والعملية" ، طبعة 1 ، دار وائل للنشر ، عمان ، طبعة 1 2008 ، ص 39

³ الأسدي عبد الحسين ، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، العراق ، 2005 ، ص 39

أو بمقياس الصناعة فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح ، يمكن حساب هذه النسبة وفق المعادلة التالية :

$$\text{العائد على الموجودات (ROA)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

2 _ العائد على حقوق الملكية (ROE) : هو الذي يدل على كفاءة البنك التجاري في استخدام موارده الذاتية من خلال مدى قدرة هذه الموارد على توليد الأرباح ، أي أن هذا المؤشر يبين ربحيته بالدينار الواحد (الوحدة النقدية) المستثمرة من قبل المالكين ، حيث أنه كلما ارتفع هذا المعدل كلما دل على كفاءته بضمنان تحقيق عائد أكبر والعكس صحيح¹ .
ويمكن حساب هذه المؤشر وفق المعادلة التالية :

$$\text{العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

¹ حلف فليح ، البنوك الإسلامية ، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، عمان ، طبعة 1 ، 2006 ، ص 346

المطلب الثاني : مؤشرات قياس معدل العائد المصرفي

تسعى المصارف التجارية إلى تحقيق هدف زيادة ثروة الملاك عن طريق تحقيق أرباح ملائمة، أي لا تقل عن تلك التي تحققها المنشآت الأخرى، والتي تتعرض لدرجة نفسها من المخاطر، وتوزيعها عليهم بعد الاحتفاظ بجزء منها على شكل احتياطات إجبارية واختيارية ومخصصات متنوعة، وأرباح غير معدة لتوزيع.

ولتحديد مدى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أمواله المستثمرة، فإنه يتم الاعتماد على عدة نسب التي هي موضع اهتمام الملاك والمودعين، إذ أن الملاك تهمهم النسب لأنها تحدد مقدار التغيير في ثروتهم، وتهم أيضاً المودعين والمقرضين، لأن عدم كفاية الأرباح يُعدّ مؤشراً على عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه الآخرين، وفيما يلي أهم نسب الأرباح¹

1- معدل العائد على الاستثمار:

يقيس هذا المعدل مدى الربحية التي يحققها المصرف من استثماره لموجوداته في أنشطته المختلفة. لذا يطلق عليه أفضاً معدل العائد على إجمالي الموجودات، ويتم احتساب معدل العائد على الاستثمار من خلال قسمة صافي الدخل (أي صافي الربح بعد الضريبة) على إجمالي الموجودات، وكما يأتي:

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = 100 \times \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

2 _ معدل العائد على الملكية: يتم احتساب معدل العائد على الملكية من خلال قسمة صافي الدخل (صافي الربح بعد الضريبة) على رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)، وهذا يعني أن هذا المعدل يقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام أموال المصرف، وإدارة الأرباح، ويمكن التعبير عن هذا المعدل كما يأتي:

$$\text{معدل العائد على الملكية} = 100 \times \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{رأس المال الممتلك}}$$

3 _ معدل العائد على الودائع: يقيس معدل العائد على الودائع مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها، وفيما يلي كيفية حساب هذا المعدل:

¹ طارق طه ، إدارة البنوك ، المعهد العالي للإدارة والحساب المالي ، كنهج مرنوط ، الاسكندرية ، بدون طبعة ، 1999 ، ص ص 190 _ 191

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مجموع الودائع}} \times 100$$

المبحث الثاني : أساسيات وقياس المخاطرة المصرفية

إن التطورات السريعة في مجال العمل المصرفي والتقدم التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم في مختلف الأنشطة ، وظهور منتجات مصرفية ومالية جديدة نتيجة التطور واتساع الخدمات المصرفية المقدمة وتزايد حجم الأنشطة المصرفية ، جعل الصناعة المصرفية تواجه أنواع مختلفة من المخاطرة المصرفية وأصبح الاهتمام بهذه المخاطرة واضحاً ولاسيما بعد الازمات المالية الكبرى التي لها الاثر السلبي الواضح على الاستقرار المالي والاقتصادي والعالمي ، كما أن المخاطر تتأثر بحجم وطبيعة أنشطة العمل المصرفي لذلك جاء هذا المبحث ليوضح لنا مفهوم المخاطر المصرفية وأنواعها وقياسها والعلاقة النظرية بين المخاطر والعائد والسيولة .

المطلب الأول : أدبيات النظرية للمخاطرة

الفرع الأول : مفهوم المخاطرة المصرفية : لغرض فهم طبيعة المخاطر المصرفية لابد في البداية أن نتعرف على مفهوم المخاطرة ، ومن ثم مفهوم المخاطرة المصرفية . تتضمن المخاطرة معنى المستقبل ، و معنى الماضي فهي قرار تغير يعكس احتمالية تحقيق نتائج غير ايجابية في المستقبل كنتيجة لقرار اتخذ الان¹.

وكلمة الخطر أو المخاطرة وكما جاء في (معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الاعمال لغطاس) تعني بشكل عام : أي عنصر من عناصر المجازفة أو احتمال وقوع الخسائر يكمن في شيء أو عمل معين ، ومن الأخطار التي تتعرض لها الأعمال التجارية مثلاً : تقلبات الاسعار ، والتغير في الطلب على البضائع واحوال الزبائن ، وأوضاعهم المالية والقدرة على الحصول على المواد الاولية وما شابه ذلك².

والمخاطرة كمفهوم تم ايضاحها من خلال تقرير معهد المدققين الداخليين الأمريكيين (IIA) على النحو الآتي " المخاطرة تستخدم لقياس حالات عدم التأكد من عمليات التشغيل والتي تؤثر على قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها ويمكن أن يكون الأثر ايجابيا أو سلبيا ، فإذا كان إيجابيا يطلق عليه فرص وإذا كان سلبيا فيطلق عليه تهديد"³.

¹ صباح عاقل سالم عبد ، تقييم ربحية الاستثمارات ، ماجستير محاسبة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 1989 ، ص 147

² سنغطاس نبيه ، معجم المصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الاعمال ، مكتبة لبنان ، بدون طبعه ، 1985 ، ص 487

³ Hempel ،George H . & Simonson ،Dnald G . Bank Management “ text & cases “ . 5 th edition ،copyright by John wiley & sons Ltd ، USA ، 1999 ، P 5

عند استعراض مفهوم المخاطرة نرى أنها ترتبط بمفهوم الشك أو عدم التأكد ، حيث أن البعض يجمع بين مفهوم الخطر أو عدم التأكد ، بينما البعض الآخر يجمع بين المفهومين على أساس درجة المعرفة بنتائج القرار لهذا تصنف المخاطر الى ثلاثة مستويات هي : _ حالة التأكد ، وحالة عدم التأكد ، وحالة الخطر . ويمكن توضيحها بما يأتي¹:

1. **حالة التأكد** : هي قدرة متخذ القرار على تحديد نتيجة واحدة ومعرفة للقرار حين يتخذ ، ويوصف التأكد بأنه يحتوي على معلومات كاملة حول سلوك كل بديل.
2. **حالة عدم التأكد** : فتعني أن اتخاذ القرار سيؤدي الى مجموعة من النتائج الممكنة ، إلا أن احتمالات حدوث كل نتيجة خارج اطار ما يتوقعه متخذ القرار؛ وعدم التأكد يشير الى (الحالة التي فيها بعض نتائج المستقبل أو الاحتمالات المرافقة لها على الأقل غير معروفة) وعليه تشير ظروف عدم التأكد الى نقص المعرفة والمعلومات الكافية التي بمقتضاها يمكن معرفة الاحتمالات ؛ كذلك حالة عدم التأكد فإنها تنشأ عن عدم توفير هذه المعلومات وبتالي اللجوء إلى وضع تقديرات تخمينية حول العوائد².
3. **حالة الخطر** : فهي توضح الحالة التي تنتهي بها اتخاذ القرار الى احدى النتائج الممكنة ، كما أن متخذ القرار يعرف مقدما احتمالات حدوث كل هذه النتائج ؛ والمخاطرة هنا هي اتخاذ القرار في ظل معلومات أكثر من المعلومات التي تستخدمها في حالة عدم التأكد ولكنها أقل من المعلومات التي لديه لاتخاذ القرار في حالة التأكد³.

الفرع الثاني : خصائص المخاطرة المصرفية

يمكن ايجاز خصائص المخاطر المصرفية بالآتي⁴:

- _ المخاطرة ترتبط بالمستقبل لان نتائجها تظهر لاحقا .
- _ المخاطرة حالة تعتمد على كمية المعلومات المتوفرة ومقدار مساهمة المعلومات في ازالة الشك حول الموضوع المرتبط بالمخاطرة .
- _ المخاطرة ترتبط بعدم التأكد لأنها تتأثر بما يمكن أن يحدث لاحقا من أحداث مستقبلية غير معروفة بالرغم من امكانية التنبؤ بهذه الاحداث الا أنها غير مؤكدة ، ولذلك يمكن أن تؤثر عليها وعلى القرارات المرتبطة بها .

¹ صباح عاقل سالم عبد ، مرجع سبق ذكره ، ص 132

² فتاح ابتسام أحمد ، هيكل رأس وعلاقته بالمخاطر الائتمانية ، دبلوم عالمي ، الكلية التقنية الادارية ، 2008 ، ص 214

³ صباح عاقل سالم عبد ، مرجع سبق ذكره ، ص 139

⁴ فتاح ابتسام أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 220

- __ المخاطرة ترتبط بمتخذ القرار وبأحكامه الشخصية وبمقدار تحليله للموضوع وخبرته وعمليته في مجال المخاطرة .
- __ المخاطرة كمفهوم ترتبط بوضع تخمينات حول العائد المطلوب تحقيقه .

الفرع الثالث: أنواع المخاطرة المصرفية : لقد حظيت المخاطر المصرفية باهتمام كبير في الأدبيات المختلفة ، فاختلفت تصنيفاتها باختلاف وجهات نظر الكتاب والباحثين الذين تناولوا موضوع المخاطر المصرفية ، كذلك أن أنواعها تتغير تبعاً للتطورات التي يشهدها العمل المصرفي الذي يتعرض إلى أنواع مختلفة من المخاطرة أهمها كتالي¹:

__ **المخاطر الكلية :** أشارت الكثير من الدراسات والابحاث الى المخاطر الكلية في كونها حاصل جمع المخاطر النظامية والمخاطر الغير النظامية ويمكن التعبير عنها من خلال المعادلة التالية²:

$$\text{المخاطر الكلية} = \text{المخاطر النظامية} + \text{المخاطر الغير النظامية}$$

1 المخاطر النظامية : وتسمى بالمخاطر العامة وهي المخاطر التي تطرأ على السوق الذي تعمل فيه المصارف ، وهي تصيب جميع المصارف العاملة في هذا السوق ، وهي ذلك الجزء الذي لا يمكن التخلص منه بالتنوع في المحفظة والتي ترتبط بالتحركات العامة في أسواق الأسهم وبتالي لا يمكن تجنبها ، إن هذه المخاطر لا يمكن تجنبها لأنها تنجم عن التغيرات الاقتصادية العامة مثل التغير في النشاط الاقتصادي العام .

وعلى وفق هذا التصنيف فإن المخاطر النظامية هي المخاطر الناجمة عن تقلبات الظروف الاقتصادية العامة التي تؤثر على الصناعة المصرفية كافة ، وتمتاز المخاطر النظامية بالخصائص التالية³ :

- __ تنشأ بفعل عوامل مشتركة تشمل النظام الاقتصادي كله .
- __ تؤثر في جميع المصارف والشركات العامة فهي تصيب كل الاستثمارات .
- __ لا يمكن تجنبها بالتنوع ولكن يمكن الحد من شدتها من خلال العائد المتوقع .
- __ ترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كالإضرابات العامة أو الحالات الكساد أو التضخم أو ارتفاع معدلات أسعار الفائدة .

¹ صباح عاقل سالم عبد ، مرجع سبق ذكره ، ص 143

² باكير محمد الدين ، محافظ الاستثمار (ادارتها واستراتيجياتها) ، شعاع للنشر والتوزيع ، حلب ، سوريا ، بدون طبعة ، 2008 ، ص 99

³ شرويد ريتشارد واخرون ، مترجم ، نظرية المحاسبية ، دار المريح ، الرياض ، السعودية ، بدون طبعة ، 2002 ، ص 101

2 المخاطر الغير النظامية : وتسمى كذلك مخاطر المصرف لأنها ترتبط بالميزات الخاصة بالمصرف نفسه فالمخاطر الغير النظامية هي المخاطر التي يمكن تفاديها بالتنوع ، وتخص مصرف أو منشأة أو منظمة دون أخرى فهي مخاطر خاصة .

وتمتاز المخاطر الغير النظامية بالآتي :

أ_ تنشأ من عوامل خاصة بالمصرف أو الشركة ويقتصر تأثيرها على المصرف أو الشركة ذاتها .

ب_ يمكن إزالة هذا النوع من المخاطر الغير النظامية من خلال التنوع .

الفرع الرابع : إدارة المخاطر المصرفية ومراحلها :

أولاً : إدارة المخاطر : تعرف عملية ادارة المخاطر بأنها عملية تحديد وقياس ومراقبة وضبط المخاطر والتقليل من حدها أو الخسائر الناجمة عنها ، ويضاف ذلك فن التعامل مع المخاطر وحسن ادارتها بما يتضمن تجنب المصرف التعرض للخسائر الناجمة عن اشكال المخاطر المختلفة التي يوجهها المصرف اثناء قيامه وممارسة نشاطه، وبشكل عام فالمخاطر لها جانبان¹:

1_ : احتمالية التعرض للخطر ما .

2_ : مقدار أو حجم الخسائر المحتملة الناجمة عن التعرض لهذا الخطر .

ثانياً : مراحل إدارة المخاطر : من أهم المراحل الواجب إتباعها إدارة المخاطرة هي :

1 تحديد الخطر : تعتبر الخطوة الأولى في ادارة المخاطرة هي تحديدها حيث أن كل منتج أو خلاصة يقدمها المصرف تنطوي على مخاطرة عدة ، مثلاً في حالة منح قرض فإنه ينجم عنه أربعة مخاطر وهي مخاطر الائتمانية ، مخاطر سعر الفائدة ، مخاطر السيولة ، مخاطر التشغيلية ، وعليه فإن تحديد المخاطرة يجب أن تكون عملية مستمرة من أجل فهم وإدراك المخاطر على مستوى كل عملية أو نشاط من أنشطة المصرف .

2 قياس المخاطر : يتم تحديد المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف أي قياس مستوى هذه المخاطر بحيث يجب الأخذ باعتبار عند القياس أن كل نوع من المخاطر له ثلاث أبعاد وهي ، حجم الخطر ، ومدته ، واحتمالية حدوثه ، ولذلك فإن القياس الصحيح للمخاطر والذي يتم في الوقت المناسب يعتبر أمراً بالغ الأهمية في عملية إدارة المخاطر .

¹ طارق عبد العال حماد ، تقييم أداء البنوك التجارية - تحليل العائد والمخاطرة - ، الدار الجامعة ، الاسكندرية ، 1999 ، ص 79

3 ضبط / تخفيض المخاطر : يعد تحديد المخاطر وقياسها و وضع المعايير المناسبة لضبط هذه المخاطرة بمعنى آخر تجنب أو تخفيض الخسائر المحتملة التي يتعرض لها المصرف لدى ممارسته المختلفة ، ويتحقق ذلك من خلال ثلاث طرق أساسية :

__ تجنب الدخول في أسواق أو منتجات معينة .

__ وضع قيود على بعض الأنشطة الائتمانية والتداول والمتاجرة وتحديد الصلاحيات للمستويات الادارية المختلفة.

__ إلغاء تأثير المخاطرة من خلال اسلوب التأمين مقابلها اسلوب الاسناد الخارجي .

4_مراقبة المخاطر : تعتبر هذه الخطوة الجوهرية في إدارة المخاطرة كونها تبقى إدارة المصرف قادرة على السيطرة على المخاطرة التي يوجهها المصرف حيث يجب أن يتوفر نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطرة بدقة وبنفس الوقت قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطرة لدى المصرف .

5_ قياس المخاطرة :

__ الانحراف المعياري :

وهو مقياس للمخاطرة الغير المنتظمة ، ويجب أن تكون قيمة محددة فكلما كان الانحراف المعياري منخفضاً ، دل ذلك المؤشر انخفاض المخاطرة المرتبطة بالاستثمار . ويستخرج الانحراف المعياري بواسطة المعادلة التالي ¹ :

$$\sigma = \sqrt{\sum_{i=1}^n P_i (r_i - \bar{r})^2}$$

σ : الانحراف المعياري

r_i : العائد المحتمل i

$\bar{r}$: القيمة المتوقعة للعوائد المحتملة

P_i : احتمال العائد i

¹ weston , J. , Fred , Besley , Scott of Brigham , F. , Eugene , " Essentials of Managerial Finance . , 11th ed . , the Dryden Press , 1996 , P 207

__ التباين variance:

هو المقياس الإحصائي لتشتت نواتج القيمة المتوقعة ، أو هو المجموع الموزون عن مربع الانحرافات عن العائد المتوقع ويقاس وفقاً للمعادلة التالية¹:

$$variance = \sum_{i=1}^n (K_1 - \bar{k})^2 P_{ri}$$

__ معامل الاختلاف Coefficient Of Variance:

هو نسبة الانحراف المعياري على العائد المتوقع ، فكلما كان معامل الاختلاف منخفض ، كلما كانت المخاطرة منخفضة ، ويقاس وفقاً للمعادلة التالية²:

$$CV = \frac{\sigma}{\bar{r}}$$

σ : الانحراف المعياري

$\bar{r}$: القيمة المتوقعة للعوائد المحتملة

__ معامل بيتا Beta :

بيتا هي سرعة تأثير مخاطر السوق على السهم الواحد ، حيث تختلف من سهم إلى آخر ، وكل سهم له بيتا تقييم سرعة تأثير هذا السهم ومقدار تأثيره في مخاطر السوق ، وهي المخاطر العامة ، ويتم قياس معامل بيتا وفقاً لمعادلة التالية³:

$$\beta = \frac{COV(R_j, R_m)}{VAR(R_m)}$$

إذ أن :

β = معامل بيتا

$Cov(R_j, R_m)$: التباين المشترك لعائد السهم مع عائد محفظة السوق المالية .

$VAR(R_m)$: تباين عائد محفظة السوق المالية .

¹ Brealy , A , Richard & Myers , C , Stewart , "Principle of corporate Finance . " 4th Intenational Edition , ed , Me Graw _ Hill Book company , 1991 , P 132

² آزاد قاسم ، إدارة البنك التجاري ، ماجستير إدارة أعمال ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، دون سنة ، ص 99

³ المومني غازي ، إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، طبعة 1 ، 2003 ، ص 82

وقد تبين أن بيتا تمثل أفضل مقاييس الخطر المنتظم ، وتمثل في نموذج تسعير الأصل الرأس مالي المتوسط العام لخطر الأوراق المالية¹.

المطلب الثاني : مؤشرات قياس العائد والمخاطرة المصرفية

الفرع الأول: مؤشرات قياس العائد : من المعروف أن الهدف الرئيسي للمصارف التجارية هو تعظيم ثروة الملاك ، وتحقيق هذا الهدف يتوقف على عوامل عديدة ، من بينها قدرة المصارف على تحقيق الأرباح ، وعادة ما تقاس قدرة المصرف على مجموعة من المؤشرات التي تبين لنا مقدار العائد (الربح) المتحقق للمصرف ، والمؤشرات هذه توصف بأنها مؤشرات الربحية ، وتعكس هذه المؤشرات الأداء الكلي للمصرف ومدى قدرته على توليد العوائد التي تشكل دورا مهما وحيويا في ديمومة المصارف التجارية وبقائها ، لاسيما أن المصارف تعمل على تدعيم رأسمالها من خلال تخصيص جزء من عوائدها بوصفها احتياطات لرأس المال على وفق ما تحدده التعليمات الصادرة من البنك المركزي بهذا الخصوص ، تعد الأرباح من أهم عوامل جذب المتعاملين مع المصارف وزيادة ثقتهم بها . وفي ما يأتي أهم هذه المؤشرات².

1 _ مؤشرات الربح المصرفي : وتضم المجموعة المؤشرات التالية:

- مؤشر العائد (صافي الدخل) الى حقوق الملكية : وصيغة المؤشر هي :

$$100 \times \frac{\text{العائد (صافي الدخل)}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{العائد (صافي الدخل) إلى حقوق الملكية}$$

_ مؤشر العائد (صافي الدخل) الى الموجودات : وصيغة المؤشر هي :

$$100 \times \frac{\text{العائد (صافي الدخل)}}{\text{إجمالي الموجودات الكلية}} = \text{العائد (صافي الدخل) إلى الموجودات الكلية}$$

_ مؤشر العائد (صافي الدخل) على الودائع : وصيغة المؤشر هي :

$$100 \times \frac{\text{العائد (صافي الدخل)}}{\text{إجمالي الودائع}} = \text{العائد (صافي الدخل) على الودائع}$$

¹ العرييد عصام ، الاستثمار في بورصات الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق ، دار الرضا للنشر والتوزيع ، عمان ، طبعة 1 ، 2002 ، ص 77

² شهنون ، لمياء ، معايير تقييم الاداء المصرفي في الجزائر ، ماجستير اقتصاد ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، 2008 ، ص 76

__ مؤشر العائد (صافي الدخل) على الأموال المتاحة : صيغة المؤشر هي

$$100 \times \frac{\text{العائد (صافي الدخل)}}{\text{حقوق الملكية + الودائع}} = \text{العائد (صافي الدخل) على الأموال المتاحة}$$

__ مؤشر القابلية الإرادية للموارد المتاحة : وصيغة المؤشر هي :

$$100 \times \frac{\text{صافي الدخل قبل الضرائب + الفوائد الدائنة المستحقة للمصرف}}{\text{حقوق الملكية + المطلوبات}} = \text{القابلية الإرادية للموارد المتاحة}$$

__ مؤشر إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات : وصيغة هذا المؤشر هي :

$$100 \times \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الموجودات}} = \text{إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات}$$

الفرع الثاني : مؤشرات قياس المخاطر المصرفية

هناك مجموعة من المؤشرات التي نستخدمها لقياس مخاطرة السيولة وهي ¹:

1 النقد الارصدة المملوكة لدى المصرف الى إجمالي الموجودات :

$$100 \times \frac{\text{النقد الارصدة المملوكة لدى المصارف}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

يعد هذا المؤشر واحد من المعايير المستخدمة لقياس مخاطرة السيولة في المصارف اذن يشير ارتفاع هذا

المؤشر الى انخفاض المخاطرة على اعتبار ان ذلك يعكس زيادة الارصدة النقدية التي يواجه بها المصرف التزاماته

المختلفة

2 الموجودات النقدية والاستثمارات الى إجمالي الموجودات :

$$100 \times \frac{\text{الموجودات النقدية والاستثمارات}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

¹ شهمون ، لمياء ، مرجع سابق ذكره ، ص 77

يشير ارتفاع هذا المؤشر الى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الموجودات النقدية والاستثمارات التي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة .

3 التسهيلات الائتمانية الى اجمالي الموجودات :

$$100 \times \frac{\text{التسهيلات الائتمانية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

يعد هذا المؤشر واحدا من المعايير المستخدمة في قياس المخاطرة الائتمانية في المصارف التجارية ويشير ارتفاع هذا المؤشر الى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للمصرف على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة القروض التي على المصرف مواجهتها في حالة عدم سدادتها من قبل المقترضين في مواعيدها المحددة .

4 الموجودات الحساسة لسعر الفائدة الى المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة :

$$100 \times \frac{\text{الموجودات الحساسة لسعر الفائدة}}{\text{المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة}}$$

يقيس هذا المؤشر سعر الفائدة في المصارف فإذا كانت قيمة هذا المؤشر أكثر من الواحد كان عائد المصرف أعلى اذا ارتفعت أسعار الفائدة والعكس صحيح .

المطلب الثالث : العلاقة النظرية بين العائد والمخاطرة

تسعى المصارف الى تحقيق المبادلة بين المخاطرة والعائد من العمليات المصرفية بما يؤدي الى تعظيم العائد وتدنية المخاطر .¹

والمصارف تسعى وفي أي وقت الى تحقيق مستويات عالية من العائد في كل من الموجودات وحقوق الملكية ، ولكن مثل هذه المستويات من العائد لا بد أن تقارن بمستويات المخاطرة التي يتحملها المصرف مقابل ذلك ، فمثلا قد يستطيع المصرف تحقيق مستويات أعلى من العائد من خلال تخفيض المصروفات العاملة بدون التأثير في نوعية الايرادات ، غير أنه قد يحقق ذلك في حالات أخرى مع تحمل المصرف لمخاطرة السيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر الائتمان وبشكل ملحوظ ، وفي حالات كهذه ستكون الارباح المستقبلية أكثر عرضة للتقلب ، كما قد يتعرض المصرف للخسائر .

وتنظر المصارف المستثمرة الى العائد المتوقع باعتباره مكونا من جزأين:²

__ الجزء الأول هو الجزء الذي يكفي لتعويض المصرف عن حرمانه من تلك الاموال التي وجهت لشراء الاوراق المالية وهو ما يطلق عليه العائد مقابل الزمن .

__ الجزء الثاني فيتمثل في العائد الذي يكفي لتعويض المصرف عن المخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها امواله المستثمرة .

ما تقدم يعني أن المصرف المستثمر عليه الموازنة بين المخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها كنتيجة لهذا الاستثمار و العائد الذي يرغب فيه . كما أن هناك قاعدتان تحكمان أساس المفاضلة بين الاستثمارات المتاحة من حيث المخاطرة والعائد :

__القاعدة الاولى تشير الى أنه اذا تساوت المخاطرة التي تتعرض لها الاستثمارات عندها يتم المفاضلة بينها على اساس العائد المتوقع أي اختيار الاستثمار الذي يتولد عنه العائد الأكبر .

__ فالقاعدة الثانية فتشير الى انه اذا تساوت العوائد المتوقعة من الاستثمارات عندها يتم المفاضلة بينها على اساس المخاطرة بمعنى اختيار الاستثمار الأقل تعويضا للمخاطر .

ويرى الباحثون بالاستناد إلى ما تقدم أن عنصر المخاطرة والعائد يرتبطان بعلاقة طردية بمعنى أنه كلما ارتفعت المخاطرة ارتفع العائد وكلما انخفضت المخاطرة انخفض العائد ، حيث يمكن زيادة العائد بزيادة المخاطرة التي

¹ المخلافي عبد العزيز محمد أحمد ، تحليل كفاية رأس المال المصرفي على وفق المعايير الدولية ، دكتوراه في العلوم الادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2004

، ص 52

² طه طارق ، ادارة البنوك ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، بدون طبعة ، 2008 ، ص 422

يتحملها المصرف ، ونلاحظ أن بعض المصارف تفضل العائد المرتفع في ظل مستوى معين من الخطر (أقل مخاطرة) لتحقيق مستوى معين من العائد .

ويمكن أن نلاحظ من خلال ما تقدم بأن على المصارف تقدير المخاطر المصرفية وتأثيرها على العائد والعمل على تقليل أثرها لضمان استمرار العمل المصرفي وذلك لأسباب ثلاثة رئيسية:¹

1 _ إن تذبذب العائد على الموجودات ينعكس في تذبذب القيمة الاسمية للاسهم ، أي تذبذب في ثروة المالكين وهو أمر قد يدفعهم الى المطالبة بعائد مرتفع على رأس المال يكون من شأنه أن يؤدي الى ارتفاع تكلفة الاموال بالنسبة للمصرف .

2 _ إن الحكومة ممثلة بالبنك المركزي عادة ما تراقب اداء المصرف للتأكد من عدم تعرض ارباحه لتقلبات شديدة على اساس أن التقلب الشديد في العوائد من شأنه أن يزيد من المخاطر التي تتعرض لها الاطراف المعنية بالمصرف .

3 _ إن رغبة المصرف في المحافظة على الثقة التي يتمتع بها ، تدفعه الى تحقيق استقرار في العائد ، وهو ما قد يعني تجنب توجيه موارده المالية الى الاستثمارات تنطوي على قدر كبير من المخاطر ، حتى لو كان العائد المتوقع منها كبيرا .

ويرى الباحثون أن الامور المهمة التي تقع على عاتق المصرف هو تحمله المخاطرة كجزء من اهتمامه ورغبته في الحصول على العائد والارباح التي هي احد الاهداف الرئيسية التي يسعى المصرف لتحقيقها ، لذلك فإن على المصرف القيام بمقارنة المخاطر لديه مع الضمانات الموجودة من أجل تحديد مستوى المخاطرة التي يتعرض لها .

¹ Mcshane ، R ، & sharpe ، I " ، A Time series / Cross Section Analysis ، 1985 ، pp 116_117

خلاصة الفصل

أن التغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي لمختلف الارصدة كان له تأثير هام باعتبارها دعامة أساسية للاقتصاد ، فوجدت البنوك نفسها أمام منافسة قوية تفرض عليها اثبات وجودها وذلك من خلال تحسين أدائها المالي والفني والذي يكون له دورا هاما في زيادة عوائدها والتخفيض من المخاطر التي تواجهها ، وكذا الرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها لكي تبقى في السوق المالية المتطورة وأخذ الحيلة والحذر من المخاطرة المصرفية والتحوط لها تماشيا مع الالتزامات التشريعية والقانونية التي يفرضها البنك المركزي .

ومن هنا يتمثل أهم هدف تسعى في تحقيقه المصارف المالية هو تعظيم الربحية مع مستوى أدنى للمخاطرة ، الذي يعتمد على العائد البنكي .

ويتمثل العائد البنكي في كونه نتيجة استثمار معين خلال فترة زمنية معينة وتتمثل المخاطر البنكية في احتمالية وقوع البنك في خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها حيث تكون العلاقة بين العائد والمخاطرة علاقة طردية كلما زاد العائد زادت المخاطرة والعكس صحيح ، ولفهم أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة خصصنا فصل عملي ندرس فيه تحليل السيولة وتحليل العائد وكذا تحليل مؤشرات المخاطرة السيولة ، وسيتم التطبيق على نماذج البيانات ودراسة المؤشرات التي توصلنا الى الاثر المباشرة للعائد والمخاطرة وأثرها على السيولة .

الفصل الثالث

قياس أثر السيولة المصرفية بين العائد
والمخاطرة لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)

تمهيد

بعد أن تم التطرق في الجزء النظري إلى السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة ، وسيعالج هذا الفصل التطبيقي اسقاط العديد من المفاهيم والأدوات والنسب وعلاقات الارتباط الجزئي على ميزانيتي بنك البركة وبنك الخليج الجزائر لسنوات (2009-2014) لوكالة الوادي للوصول ميدانيا إلى اختبار الفرضيات ومعالجة الاشكالية المطروحة واستنتاج طبيعة العلاقات لسيولة المصرفية وباقي المتغيرات الأخرى (موضوع الدراسة) ، و من ثم الخروج بتوصيات هامة ، وقد قسمنا هذا الفصل الى مبحثين :

__ المبحث الأول : تحليل السيولة والعائد والمخاطرة لبنكي (البركة - الخليج الجزائر) .

__ المبحث الثاني : تحليل ومناقشة وتفسير نتائج الدراسة الاحصائية لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)

المبحث الأول : تحليل السيولة والعائد والمخاطرة لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)

ونتناول في هذا البحث كل من مجتمع الدراسة وتحليل السيولة المصرفية وكذلك تحليل مؤشرات العائد ومؤشرات المخاطرة السيولة وتغيراتها .

المطلب الأول : مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مصرفين تجاريين وهما بنك البركة وبنك الخليج الجزائر في دولة الجزائر ، وقد تم استثناء بعض البنوك من الدراسة لعدم وجود بيانات مالية منشورة ورفض تقديم الميزانيات عند الزيارة الميدانية لها.

الفرع الأول : التعريف بالبنكيين (بنك البركة و بنك الخليج الجزائر)

أولا : تقديم بنك البركة (ELBARAKA)

1. التعريف ببنك البركة الجزائري -وكالة الوادي رقم (304)-

يقع بنك البركة الجزائري وكالة الوادي في عاصمة الولاية حي الاصنام, وهو من البنوك حديثة النشأة تأسس 10 ماي 2011, يبلغ عدد موظفيه 12 موظف في مختلف المستويات. تمثل الوكالة مركز الخدمات القاعدية للبنك وهي الخلية الفعالة لاحتوائها على هياكل الاستقبال والمعالجة.

2. أنشطة وكالة الوادي :

تشكل الوكالة الهيكل القاعدي للاستغلال في عمليات الايداع والائتمان وتعتبر مركز للتكاليف والاجراءات كما أنها تمثل في حد ذاتها محل تجاري يجب تطويره وتحديثه.

- تعتبر الوكالة محرك رئيسي لنشاط البنك, فيجب أن يضمن كل الخدمات المطلوبة لجذب العملاء وكسب ثقتهم .

- للوكالة دور هام في الاعلام وتقديم النصائح، بهدف التطوير والقضاء على التعقيدات الاقتصادية الراجعة للخبرة المحدودة للأعوان الاقتصاديين للتحكم في مشاكل التمويل.

- دراسة وتحليل ملفات التمويل والتكفل بعمليات تحصيل القيم المقدمة من طرف العملاء وتطبيق أوامر

التسديد .

- تحقيق مخطط الموارد طبقا للتوجيهات والتنبؤات المحددة من طرف المديرية العامة¹.

¹ وثائق مقدمة من بنك البركة الجزائري وكالة الوادي

3. الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري وكالة الوادي (304) : وتشمل المصالح التالية :

3-1. مصلحة القروض والالتزامات: تتولى مهمة تسيير القروض في الفرع وتشمل:

3-1-1. قروض المؤسسات: مسؤولة عن منح القروض للمؤسسات وتسييرها سواء كانت قروض استغلال أو قروض الاستثمار.

3-1-2. قروض الاشخاص: مسؤولة عن تسيير القروض الموجهة للأفراد.

3-2. مصلحة المحفظة: مهامها الاحتفاظ بالأوراق التجارية وسندات الصندوق المقدمة من طرف العملاء من أجل تحصيلها قبل تاريخ الاستحقاق:

- مقاصة الأوراق التجارية والشيكات وغيرها من القيم.

- القيام بعملية الاكتتاب والاحتفاظ والرهن الحيازي لسندات الصندوق.

- دفع الأوراق التجارية.

- إرسال القيم إلى البنوك الأخرى للتحصيل.

3-3. مصلحة المراقبة: تهدف إلى المراقبة الذاتية للفرع وتكون مسؤولة عن:

- التأكد من أن كل العمليات تم إدراجها في الحسابات الخاصة بها.

- تسجيل ومراجعة العمليات المحاسبية التي تجري في مختلف مصالح الفرع والتأكد من مطابقتها مع تسجيلات الأوراق المحاسبية.

- التعرف على الحسابات غير النشطة وإبلاغها إلى المصلحة المختصة.

3-4. مصلحة التجارة الخارجية: مسؤولة عن معالجة كل المعاملات المتعلقة بالتجارة الخارجية من توطين

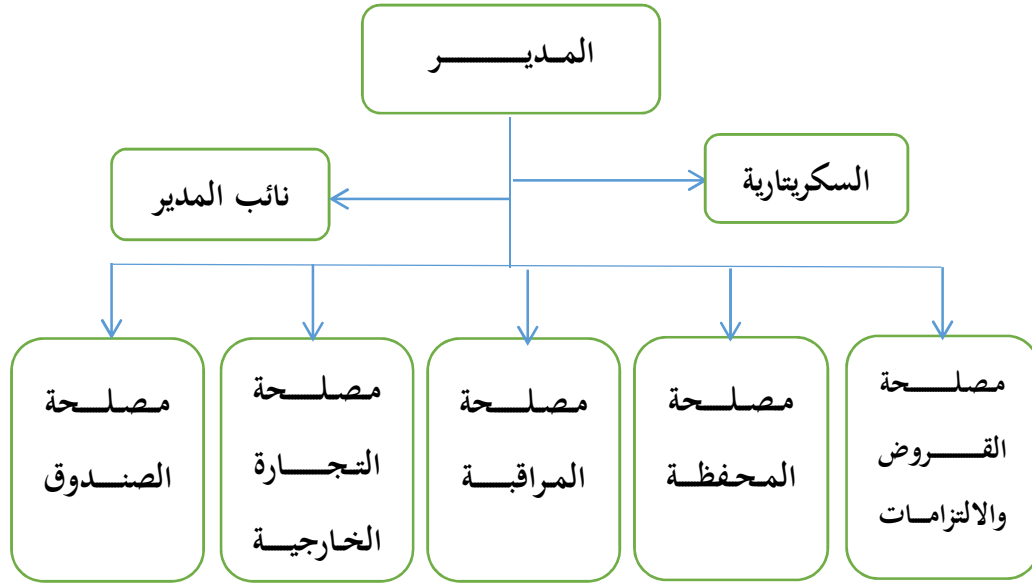
عمليات الاستيراد والتصدير, تسيير حسابات العملة الصعبة والتبادل النقدي, كذلك قبض السجلات القانونية حيث تكون تحت إشراف نائب مدير الفرع.

3-5. مصلحة الصندوق: تتمثل وظيفتها في استقبال الودائع وتنفيذ التحويلات من وإلى حساب الزبون

- ضمان دفع وسحب الأموال (بالدينار أو العملة الصعبة) .

- اصدار ومنح الشيكات ودفاتر التوفير.

والشكل رقم(3-1) يوضح الهيكل التنظيمي لبنك البركة - وكالة الوادي 304 -



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات من بنك البركة الجزائري وكالة الوادي

ثانيا : تقديم لبنك الخليج الجزائر (AGB) -وكالة الوادي 00115-

1_ تعريف البنك : بنك الخليج هو شركة برأس مال يقدر ب10مليارات دج (10 000 000 000) دج ،

أنشئت في 15 ديسمبر 2003، بمساهمة 3 بنوك :

- برقان بنك
- البنك الاردني الكويتي
- بنك تونس العالمي

ان بنك الخليج الجزائر رائد في السوق ، تابع لشركة مجموعة مشروع الكويت (كييكو) التي تأسست في الكويت في سنة 1975 وهي احدى كبريات الشركات القابضة في منطقة الشرق الاوسط ومتواجدة في 24 دولة من الشرق الاوسط و شمال افريقيا مع أصول تفوق 30 مليار دولار اميركي .

افتتح البنك ابوابه في الجزائر في عام 2004 بوكالة في دالي ابراهيم (الجزائر العاصمة) موجهة نحو العملاء من الشركات ثم اتسع سوقها للزبائن الخواص وهذا بتقديم مجموعة واسعة من المنتجات لتكون اقرب لعملائها فاستخدم الصيغة الكلاسيكية والاسلامية في تمويلاته وذلك حسب طلب الزبائن.

حاليا قد توسع البنك حتى أصبحت شبكته تفوق 61 وكالة تنتشر عبر 39 ولاية، وتوقع المدير العام ان يصل عدد وكالات البنك الى 100 وكالة ، البنك قد شهد طرح بطاقة الائتمان البرولين في عام 2010 التي استهدفت الأفراد بعد ان اطلقت AGB في الأنترنت البطاقة المدفوعة مسبقا -الفيزا- وبطاقة سهلة في سنة

2009، وفي أواخر 2014 أطلقت صيغة القرض التجاري وفي سنة 2017 طرحت عملية بيع السيارات بالمزايدة والذي نوعت به منتوجاتها المصرفية و جذبت الكثير من الزبائن علاوة على ذلك أطلقت سنة 2012 أول مصرف ذاتي.(وكالة الية)،زيادة على ان البنك يقوم بخدمة جديدة وهي التامين على السفر تدعمها بطاقات فيزا الدولية مستر كارد وخدمات التجارة الإلكترونية و مختلف الخدمات المتاحة التي تلبي تعاليم الشريعة الاسلامية (منتوجات التمويل الاسلامي).

وبالرجوع إلى كفاءة البنك نلاحظ نمو مستمر بالرغم من الازمة المالية حيث ان البنك لم يعرف ازمة وفي الواقع أن البنك سجل في 2016 نمو يقدر ب20 بالمئة بالمقارنة لسنة 2015 ،والافضل من ذلك أن عدد الزبائن يقدر ب 13800 ومن أحد نقاط القوة في البنك هو تحكمها في المخاطر وذلك على جميع المستويات من خلال نظام ادارة المخاطر التشغيلية وادارة مكافحة الاحتيال.

2:الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر

قد حدثت تطورات عديدة مر بها البنك والتي كان لها تأثير مباشر على تنظيم البنك وتحسين ادارة المخاطر برمتها.

و يحرص البنك على اتباع أفضل الممارسات بخصوص الحكامة فبواسطتها كسب ثقة مساهميه والملاك والزبائن.

حيث تم وضع هيكل تنظيمي للبنك في سنة 2013 ،وكان هذا النظام الجديد يهدف إلى النمو الامثل لأنشطة البنك على أساس ثلاث مجالات هي :

- الفصل بين المهام

- مراقبة المخاطر التشغيلية

- مرونة الحركة التنظيمية والتجارية.

وللاستجابة بفاعلية وكفاءة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للبنك ،وهذا الهيكل يتكون من أربعة أقطاب للأعمال تحت سلطة المدير العام ، حيث تأخذ بعين الاعتبار إنشاء حوكمة الشركة الفعالة وأيضا تطور البنك، ونشاطه وتوسع شبكته. وأنها تتمثل في:

__ المديرية العامة المساعدة المكلفة بقطب الاستغلال

تتكون من مديرية التمويلات ،مديرية الاعلام والمبيعات و خمسة مديريات جهوية للاستغلال .

– المديرية العامة المساعدة المكلفة بقطب مخاطر التسيير :

تتكون من مديرية مخاطر الائتمان ، و المراقبة الداخلية و المخاطر التشغيلية ، وأمن تكنولوجيا المعلومات ، واستمرارية الاعمال و مديرية السوق.

__ المديرية العامة المساعدة المكلفة بقطب العمليات ونظم المعلوماتية :

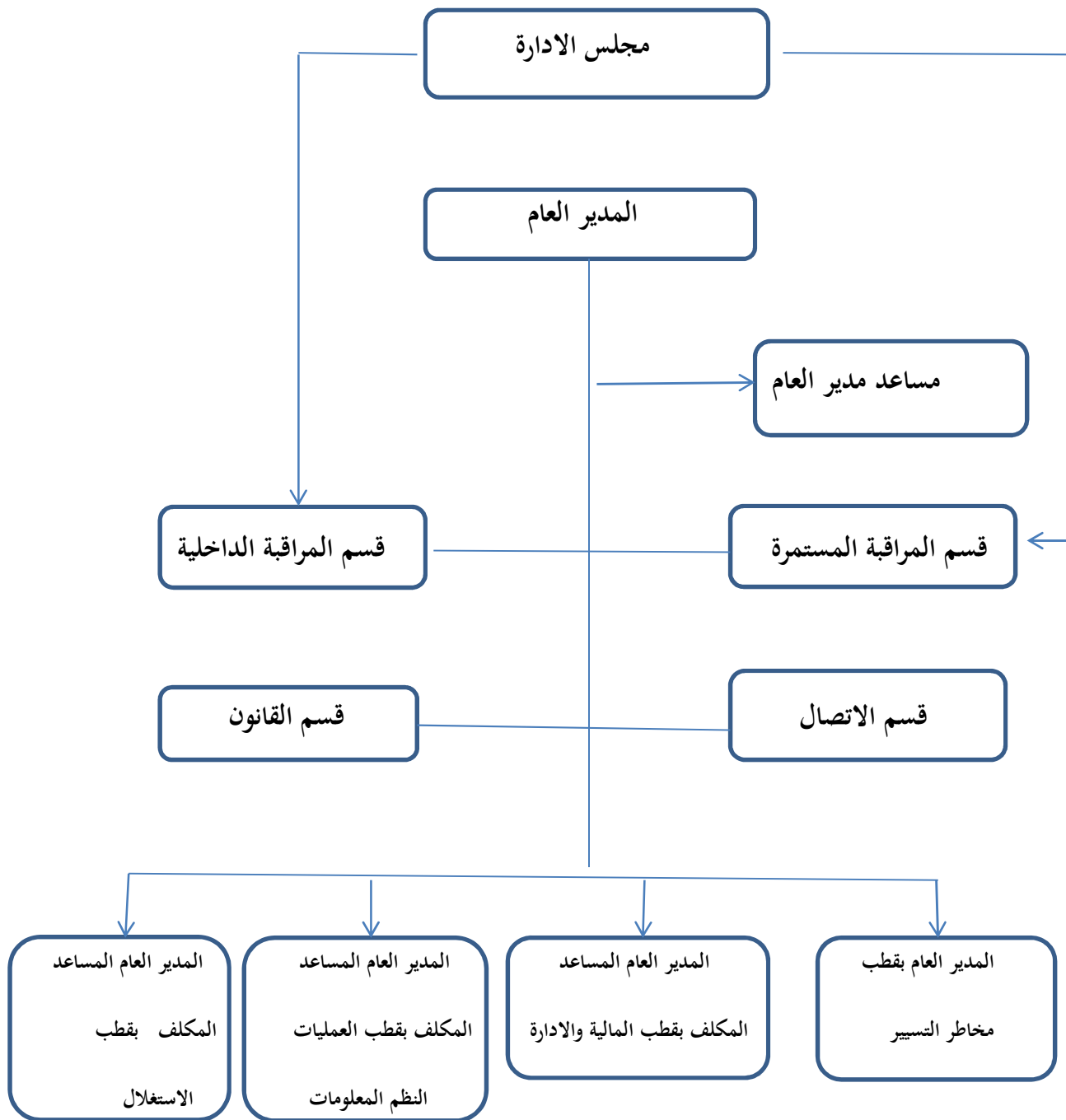
تتكون من مديرية العلاقات الدولية ، والادارة الخلفية المركزية ، و نظم المعلوماتية.

__ المديرية العامة المساعدة المكلفة بقطب المالية و الادارة :

تتكون من مديريات الموارد البشرية ، و الادارة العامة و من مديرية المالية و المحاسبة.

إن السرعة والاستجابة دوما هي المبدء الأساسي الذي بنيت عليه سيرورة العملية برمتها في البنك، وذلك للحصول علي جودة أفضل.

والشكل رقم (2-3) يوضح المخطط الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات من بنك الخليج الجزائر وكالة الوادي

الفرع الثاني : أساليب جمع المعلومات

أولا : الجانب النظري

تم جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري من المصادر العربية والأجنبية المتاحة والتي ترتبط بموضوع البحث من كتب ودوريات و رسائل جامعية بهدف تغطية البحث قدر الإمكان .

ثانيا : الجانب التطبيقي

وتم الاعتماد فيه على :

1_ البيانات المالية السنوية الصادرة عن المصارف للفترة ما بين (2009 - 2014) وهذه البيانات تتمتع بمصداقية عالية كونها تخضع إلى رقابة البنك المركزي ومكاتب تدقيق قانونية .

2_ مؤشرات وأساليب التحليل كل المؤشرات سيتم التطرق إليها بالتفصيل في الدراسة ، (النسب المالية وتحتوي على مؤشرات السيولة - مؤشرات العائد - مؤشرات مخاطرة السيولة) .

3- التحليل الإحصائي تم باستخدام نموذج الارتباط الجزئي :

معامل الارتباط الجزئي : في الانحدار الثلاثي يكون المتغير التابع دالة في متغيرين ، يؤثران بدرجة أو أخرى في المتغير التابع ويكون من المفيد معرفة درجة الارتباط الصافي للمتغير التابع بكل متغير من المتغيرين المستقلين ، ويتم ذلك عن طريق ما يسمى بمعامل الارتباط الجزئي .

__ **تعريف معامل الارتباط الجزئي :** هو أداة لقياس صافي الارتباط بين متغير تابع ، وآخر مستقل بعد حذف التأثير المشترك للمتغيرات المستقلة الأخرى ، أي مع تثبيتها إذا كانت لديها دالة الانحدار المفترضة من الشكل :

$$Y_i = a + bx_i + cz_i$$

فإن معاملات الارتباط الجزئي بين y_i و x_i و z_i على التوالي تعطي كما يلي :

أ _ معامل الارتباط الجزئي بين y و x

$$r_{yx.z} = \frac{r_{yx} - r_{yz} \cdot r_{xz}}{\sqrt{1 - r_{xz}^2} \cdot \sqrt{1 - r_{yz}^2}}$$

ب _ معامل الارتباط الجزئي بين y و z مع تثبيت x

$$r_{yz.x} = \frac{r_{yz} - r_{yx} \cdot r_{xz}}{\sqrt{1 - r_{xz}^2} \cdot \sqrt{1 - r_{yx}^2}}$$

حيث : r_{yx} = معامل الارتباط البسيط بين المتغيرات Y و X .

r_{yz} = معامل الارتباط البسيط بين المتغيرات Y و Z .

r_{xz} = معامل الارتباط البسيط بين المتغيرات X و Z .

ولقد تمت الدراسة التطبيقية بالاعتماد على معامل الارتباط الجزئي بدل معامل الارتباط بطريقة الانحدار المتعدد لأن دراستنا تحتوي على $n=6$ و $k=3$ أي أن $n-k = 6 - 3 = 3$ ، بما أن حجم العينة صغير جدا فإنه يخلق مشاكل إحصائية متعددة ويعطي نتائج أقل دقة ووضوح ويخلق مشاكل إحصائية كالتعدد الخطي والارتباط الذاتي لدراسة الأثر بطريقة الانحدار المتعدد لذا سندرس الأثر بطريقة الارتباط الجزئي بين المتغيرات .

المطلب الثاني : تحليل السيولة المصرفية

سنتطرق إلى تحليل السيولة المصرفية وهذا بقياس نسبة السيولة النقدية ونسبة السيولة القانونية ونسبة التوظيف .

الفرع الأول: نسبة السيولة المصرفية وتغيراتها

أولا : نسبة السيولة النقدية لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)

تعبّر هذه النسبة عن العلاقة بين المبالغ التي يحتفظ بها البنك في الصندوق وودائع العملاء من الالتزامات

السائلة المترتبة على البنك بحكم طبيعة عمله ، ويتم حسابها وفق المعادلة التالية :

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = 100 \times \frac{\text{النقد في الصندوق}}{\text{الالتزامات السائلة (ودائع العملاء)}}$$

الفصل الثالث قياس أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)

والجدول رقم (3-1) يوضح نسبة السيولة النقدية لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)

البنك	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط الحسابي	المتوسط العام
بنك البركة	43.16	62.92	65.64	69.74	67.35	56.90	60.935	
بنك الخليج الجزائر	65.67	67.58	42.03	41.86	44.78	44.34	51.04	
								55.985

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على التقارير السنوية للبنكين

وتبين لنا من الجدول رقم (3-1) والذي يتضمن نسبة السيولة النقدية لبنك البركة وبنك الخليج الجزائر ولسنوات قيد البحث (2009-2014) و تتباين هذه النسب في الارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى إذ بلغت هذه النسبة في السنة الأولى لبنك البركة (43.16%) بينما ارتفعت في سنة 2010 لتصل إلى (62.92 %) ثم بدأت في الارتفاع تدريجيا حيث وصلت خلال سنتين (2011-2012) على التوالي (65.64 % - 69.74 %) ثم انخفضت في سنة 2013 لتصل إلى (67.35 %) وكذا واصلت في الانخفاض في سنة 2014 لتصل إلى (56.90 %) وأخيراً لقد بلغ متوسط الحسابي لهذه السنوات (60.935 %) .

أما بالنسبة للبنك الخليج الجزائر نلاحظ تباين نسبة السيولة النقدية بالارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى خلال سنوات البحث على النحو التالي كما في الجدول رقم (3-1) إذا بلغت في سنة 2009 نسبة (65.67 %) وارتفعت في سنة 2010 لتصل إلى (67.58 %) واستمرت في الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة حيث انخفضت في سنة (2011 - 2012) على النحو التالي لتصل إلى (42.03 % - 41.86 %) ونلاحظ ارتفاع هذه النسبة خلال سنة 2013 لتصل إلى (44.78 %) وانخفضت بنسبة ضئيلة خلال سنة 2014 لتصل إلى (44.34 %) وأما المتوسط الحسابي لهذه السنوات بلغ (51.04 %) .

ونفسر زيادة هذه النسبة لزيادة المبالغ السائلة التي يحتفظ بها المصرف في الصندوق مقارنة بالالتزامات السائلة (ودائع العملاء) ، هذا قد يؤثر على امكانية البنك بتحقيق هدف الربحية إذ أن ارتفاع معدل السيولة النقدية سيكون تأثيره عكسيا على الارباح ، في حين يؤثر انخفاض هذه النسبة إلى انخفاض الرصيد النقدي في الصندوق أو زيادة الالتزامات السائلة .

ثانيا : نسبة تغير السيولة النقدية

نسبة تغير : تم قياسها بالمعادلة التالية

$$\text{نسبة تغير للسيولة النقدية} = \frac{\text{السيولة النقدية في السنة الحالية} - \text{السيولة النقدية في سنة الأساس}}{\text{السيولة النقدية في سنة الأساس}}$$

تم اعتبار سنة الأساس سنة 2009

والجدول (3-2) يوضح نسبة تغير السيولة النقدية لبنكي (البركة -الخليج الجزائر)

البنك	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط الحسابي	المتوسط العام
بنك البركة	45.78	52.08	61.58	56.04	31.83	49.462	
بنك الخليج الجزائر	2.90	-35.99	-36.25	-31.81	-32.48	-26.726	
							11.368

المصدر : من اعداد الطلبة بناء على التقارير السنوية للبنكين

يتضح من الجدول رقم (3-2) نسبة تغير السيولة النقدية لبنكي ، حيث يرجع تذبذب نسبة السيولة

النقدية إلى اختلاف نسبة نمو المبالغ السائلة في الصندوق وودائع العملاء حيث تبين من الجدول أن المتوسط

العام لنسبة السيولة للبنكين قد بلغ (11.368 %) خلال سنوات الدراسة .

الفرع الثاني: تحليل السيولة القانونية وتغيرها

أولا : تحليل السيولة القانونية

تعتبر هذه النسبة عن العلاقة بين الموجودات السائلة التي يحتفظ بها البنك في الصندوق والأرصدة النقدية

إلى المطلوبات السائلة من الودائع الجارية وحسابات التوفير ، ويتم حسابها وفق المعادلة التالية :

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{المطلوبات السائلة}} \times 100$$

والجدول رقم (3-3) يوضح نسبة السيولة القانونية لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)

البنك	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط الحسابي	المتوسط العام
بنك البركة	40.74	56.71	62.74	64.62	63.94	54.94	57.28	
بنك الخليج الجزائر	47.95	58.62	34.90	38	41.10	40.96	43.58	
								50.43

المصدر : من اعداد الطلبة بناء على التقارير السنوية للبنكين

يبين الجدول رقم (3-3) الذي يتضمن نسبة السيولة القانونية لبنكي البركة و الخليج الجزائر للسنوات قيد البحث (2009 – 2014) تباين هذه النسبة إذ بلغ المتوسط العام لها (50.43 %) ففي بنك البركة بلغت نسبة السيولة القانونية (40.74 %) في السنة الأولى من مدة البحث ثم ارتفعت في سنة (2010 – 2011 – 2012) لتصل (56.71 % - 62.74 % - 64.62 %) ، بهذا الترتيب وانخفضت هذه النسبة لسنتي (2013 – 2014) على التوالي لتصل إلى (63.94 % - 54.94 %) أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة قد بلغ (57.28 %) خلال سنوات البحث ، أما بالنسبة لبنك الخليج الجزائر نلاحظ تباين نسبة السيولة القانونية بالارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى خلال سنوات البحث على النحو التالي إذ بلغت النسبة (47.95 %) سنة 2009 وارتفعت في سنة 2010 لتصل إلى أعلى مستوى لها الذي حققته هذه النسبة (58.62 %) وانخفضت سنة 2011 لتصل إلى (34.90 %) ثم أخذت في الارتفاع سنتي (2012 – 2013) حيث بلغت هذه النسبة (38 % - 41.10 %) على التوالي ثم انخفضت لتصل إلى (40.90 %) سنة (2014) ، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ (43.58 %) ونستطيع أن نفسر هذه التغيرات إلى زيادة الموجودات السائلة مقارنة بحجم المطلوبات السائلة في حين يؤثر انخفاضها إلى انخفاض الموجودات السائلة أو زيادة كل من الموجودات السائلة إلا أن الزيادة الحاصلة للنقد في الصندوق المطلوبات والارصدة النقدية لدى المصارف الأخرى أقل من الزيادة الحاصلة في إجمالي الودائع.

ثانيا : نسبة تغير السيولة القانونية

نسبة التغير : يتم قياسها بالمعادلة التالية :

$$\text{نسبة تغير السيولة القانونية} = \frac{\text{السيولة القانونية لسنة الحالية} - \text{السيولة القانونية في سنة أساس}}{\text{السيولة القانونية في سنة الأساس}} \times 100$$

تم اعتبار سنة 2009 سنة الأساس .

والجدول رقم (3-4) يوضح نسبة تغير السيولة القانونية لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)

البنك	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط الحسابي	المتوسط العام
بنك البركة	39.19	54	58.61	56.94	34.85	48.718	
بنك الخليج الجزائر	22.25	-27.21	-20.75	-14.28	-14.57	-13.362	
							17.678

المصدر : من اعداد الطلبة بناء على التقارير السنوية للبنكين

يتضح من الجدول رقم (3-4) نسبة تغير السيولة القانونية لبنكي البركة و الخليج الجزائر ، حيث يرجع تذبذب هذه النسبة إلى السنوات (2010 – 2014) مقارنة بالسنة الأساس 2009 إلى اختلاف نسبة نمو الموجودات السائلة المتمثلة في النقد في الصندوق والارصدة النقدية لدى المؤسسات المالية الأخرى إلى المطلوبات السائلة والمتمثلة في الودائع للعملاء وودائع المؤسسات المالية الأخرى حيث يتبين من الجدول أن المتوسط العام لنسبة تغير السيولة القانونية لبنكين معاً قد بلغ (17.578%) خلال سنوات الدراسة.

الفرع الثالث : نسبة التوظيف وتغيرها

أولا : نسبة التوظيف

تعد هذه النسبة إحدى المقاييس التقليدية لسيولة المصارف وهي تقيس مدى استعمال الودائع في عمليات الافراض ، وتعتبر نسبة التسهيلات إلى الودائع المستقرة الصورة الأكثر تعبيراً عن السيولة وكلما انخفضت هذه النسبة كانت مؤشراً على مخزون من السيولة لدى المصرف والعكس صحيح وتحسب بالمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{التسهيلات الائتمانية}}{100 \times \text{إجمالي الودائع}}$$

والجدول رقم (3- 5) يوضح نسبة التوظيف لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)

البنك	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط الحسابي	المتوسط العام
بنك البركة	71.69	61.90	56.72	49.68	49.93	59.64	58.26	
بنك الخليج الجزائر	123.92	69.16	89.26	85.61	77.78	74.48	86.70	
								72.48

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على التقارير السنوية للبنكين

يبين الجدول رقم (3- 5) الذي يتضمن نسبة التوظيف للبنكين وللسنوات قيد البحث (2009 - 2014) تبين أن في بنك البركة بلغت أقصى مستوي لما وصلت إلى (71.69 %) في سنة 2009 وبدأت في الانخفاض تدريجيا إلى نسبة (49.68 %) سنة 2012 ثم ارتفعت تدريجيا حيث بلغت (49.93 % - 59.64 %) على التوالي لسنتي (2013 - 2014) أما المتوسط الحسابي لنسبة التوظيف لهذا البنك فقد بلغ (58.26 %) ، أما بنك الخليج فقد بلغ أقصى مستوى لها في سنة 2009 حيث بلغت النسبة (123.92 %) وبدأت بعدها في تذبذب بالارتفاع والانخفاض لتصل إلى أدنى قيمة لها وذلك سنة 2010 حيث بلغت نسبتها (69.16 %) ، أما المتوسط الحسابي لنسبة التوظيف فقد وصل إلى (86.70 %) ، وأخيراً فقد بلغ المتوسط العام لنسبة التوظيف (72.48 %) خلال سنوات البحث .

ونستطيع أن نفسر هذه التغيرات لزيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك من إجمالي ودائع العملاء التي بحوزته وهذا يعزز من امكانية البنك على تحقيق هدف الربحية إذ أن ارتفاع نسبة التوظيف يكون تأثيره ايجابياً على الارباح أما انخفاض نسبة التوظيف يؤدي إلى ارتفاع نسبة السيولة .

ثانيا : نسبة النغير للتوظيف

والجدول رقم (3- 6) يوضح نسبة تغير التوظيف لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)

البنك	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط الحسابي	المتوسط العام
بنك البركة	-13.56	-20.88	-30.70	-30.35	-16.80	-22.458	
بنك الخليج الجزائر	-44.18	-27.96	-30.91	-37.23	-39.89	-36.034	
							-29.246

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادًا على التقارير السنوية للبنكين

يرجع تباين نسبة التوظيف لسنوات (2010 - 2014) مقارنة بنسبة التوظيف لسنة الأساس 2009

إلى اختلاف نسبة التغير في القروض و التسليفات إلى اجمالي ودائع العملاء ، حيث يتبين من الجدول رقم (3- 6) أن المتوسط العام لنسبة تغير التوظيف للبنكين قد بلغ (29.246 - %) خلال سنوات الدراسة .

المطلب الثالث : تحليل مؤشرات العائد

سنتطرق إلى معدل العائد على الموجودات وتغيراتها وكذلك معدل العائد على حقوق الملكية وتغيراتها .

الفرع الأول : معدل العائد على الموجودات (ROA) وتغيرها:

أولا : معدل العائد على الموجودات (ROA) :

يقيس هذا المؤشر معدل العائد على الأموال المستثمرة في الموجودات لدى فإنه يعكس كفاءة الادارة في

تشغيل الموجودات وتم حسابه وفق المعادلة التالية :

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = 100 \times \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

الفصل الثالث قياس أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)

والجدول رقم (3-7) يوضح معدل العائد على الموجودات لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)

البنك	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط الحسابي	المتوسط العام
بنك البركة	2.88	2.69	2.84	2.77	2.60	2.64	2.73	
بنك الخليج الجزائر	3.16	4.39	3.44	3.79	3.62	2.26	3.44	
								3.085

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادًا على التقارير السنوية للبنكين

من خلال ملاحظة الجدول رقم (3-7) يتبين تفاوت البنكين لنسبة معدل العائد على الموجودات إذ بلغ متوسط العام لهذه السنة (3.085%) ونلاحظ في بنك البركة والخليج الجزائر كانت النسب موجبة وهذا يدل على أن البنكين قد حققا ربح خلال هذه السنوات من (2009 - 2014) .

ثانيا : نسبة تغير معدل العائد على الموجودات (ROA)

والجدول (3-8) يوضح نسبة تغير معدل العائد على الموجودات لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)

البنك	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط الحسابي	المتوسط العام
بنك البركة	-6.59	-1.38	-3.81	-3.81	-8.83	-6.066	
بنك الخليج الجزائر	38.92	8.86	19.93	14.55	-28.48	-10.756	
							-2.345

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادًا على التقارير السنوية للبنكين

ويرجع تذبذب نسبة معدل العائد على الموجودات من سنة إلى أخرى (2010 - 2014) مقارنة بسنة الاساس 2009 لنسبة تغير معدل العائد على الموجودات الموضحة في الجدول رقم (3-8) حيث بلغ متوسط العام لهذه النسبة (2.345%) خلال سنوات الدراسة .

الفرع الثاني : معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) وتغيرها

أولا : معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

يقيس هذا المؤشر العائد الذي يحققه المساهمون على أموالهم الموظفة في رأس المال البنك ، فإذا كانت قيمة المؤشر مرتفعة دل ذلك على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في البنك ويتم حسابه وفق المعادلة الآتية :

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

والجدول رقم (3-9) يوضح معدل العائد على حقوق الملكية لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)

البنك	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط الحسابي	المتوسط العام
بنك البركة	28.54	32.43	37.78	41.90	40.92	43.06	37.43	
بنك الخليج الجزائر	14.62	20.31	25.91	39.99	50.35	40.10	31.88	
								34.655

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادًا على التقارير السنوية للبنكين

من خلال ملاحظة الجدول رقم (3-9) يتبين تفاوت البنكين في نسبة المعدل العائد على حقوق الملكية إذ بلغ المتوسط العام لهذه النسبة (34.655 %) وفي بنك البركة نلاحظ أن نسبة العائد على حقوق الملكية قد بلغت سنة 2009 نسبة (28.54 %) ثم أخذت في الارتفاع حتي بلغت (41.90 %) سنة 2012 وانخفضت سنة 2013 لتصل إلى (40.92 %) وارتفعت في سنة 2014 لتصل إلى (43.06 %) ، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ (37.43 %) وفي بنك الخليج الجزائر نلاحظ أيضا ارتفاع هذه النسبة من سنة (2009 - 2013) إذ بلغت سنة 2013 نسبة (50.35 %) ثم انخفضت سنة 2014 لتصل إلى (40.11 %) ، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ (31.88 %) خلال سنوات البحث .

ثانيا : نسبة التغير لمعدل العائد على حقوق الملكية

والجدول (3-10) يوضح نسبة تغير معدل العائد على حقوق الملكية لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)

البنك	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط الحسابي	المتوسط العام
بنك البركة	13.62	32.37	46.81	43.37	31.14	33.462	
بنك الخليج الجزائر	38.91	77.22	173.52	244.39	174.28	141.664	
							87.563

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادًا على التقارير السنوية للبنكين

يرجع تذبذب نسبة معدل العائد على حقوق الملكية من سنة إلى أخرى خلال سنوات (2010 - 2014) لاختلاف نسبة التغير في صافي الربح إلى حقوق الملكية والموضحة في الجدول اعلاه إذا بلغ المتوسط العام لهذه السنة (87.563 %) خلال سنوات الدراسة .

المطلب الرابع : تحليل مؤشرات مخاطر السيولة وتغيراتها

وستنطبق إلى كل من نسبة الارصدة النقدية لدى المصارف / إجمالي الموجودات ، ونسبة الموجودات الاستثمارات / إجمالي الموجودات ، ونسبة التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات .

الفرع الأول : النقد والارصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات وتغيرها

أولا : النقد والارصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات

يعد هذا المؤشر واحد من المعايير المستخدمة لقياس مخاطرة السيولة في المصارف إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الارصدة النقدية التي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة ويتم حسابه وفق المعادلة التالية :

$$100 \times \frac{\text{النقد والارصدة المملوكة لدى المصارف}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

الفصل الثالث قياس أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)

والجدول (3- 11) يوضح النقد والارصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)

البنك	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط الحسابي	المتوسط العام
بنك البركة	33.42	46.97	50.98	53.89	53.78	45.86	47.46	
بنك الخليج الجزائر	35.28	45.03	27.93	30.14	34.06	39.66	34.35	
								40.905

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادًا على التقارير السنوية للبنكين

من خلال ملاحظة الجدول رقم (3- 11) يتبين تفاوت البنكين في النقد والارصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات إذ بلغ المتوسط العام لهذه السنة (40.905 %) خلال سنوات الدراسة وفي بنك البركة تراوحت هذه النسبة ما بين (33.42 % - 53.89 %) وبالتالي كان متوسط الحسابي لهذه السنة مساويا لـ (47.46 %) خلال سنوات البحث ، وبالنسبة لبنك الخليج الجزائر فقد تراوحت هذه النسبة ما بين (27.93 % - 45.03 %) ، أما المتوسط الحسابي لهذه السنة فقد بلغ (34.35 %) خلال سنوات الدراسة .

ونلاحظ من خلال النسب الظاهرة في الجدول أعلاه أنها منخفضة نوع ما لكلا المصرفين مما يدل على وجود مخاطر ويجب أخذ الحيظ والحذر في التعاملات وقياس قوة هذه المخاطر ومدى تأثيرها على المصرفين وقد يرجع هذا إلى عدم الاهتمام بدراسة جدوى القروض الممنوحة لزبائن .

ثانيا : نسبة تغير النقد والارصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات

والجدول رقم (3- 12) يوضح نسبة تغير النقد والارصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)

البنك	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط الحسابي	المتوسط العام
بنك البركة	40.54	52.54	61.25	60.92	37.22	50.494	
بنك الخليج الجزائر	27.63	-20.83	-14.56	-3.45	-4.59	-3.16	
							-23.667

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادًا على التقارير السنوية للبنكين

يتبين من الجدول رقم (3- 12) اختلاف نسبة التغير في بنك البركة خلال سنوات قيد التحليل فكانت النسبة (40.54 %) في سنة 2010 مقارنة بسنة 2009 ثم أخذت في الارتفاع تدريجياً خلال سنوات (2011 – 2012) حيث بلغت (52.54 % - 61.25 %) على التوالي وانخفضت إلى (37.22 %) سنة 2014 أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ (50.494 %) وفي بنك الخليج الجزائر يتضح اختلاف نسبة التغير خلال سنوات قيد التحليل فكانت النسبة (27.63 %) في سنة 2014 كانت النسبة (-4.59 %) ،أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة بلغت (3.16 %) وقد بلغ متوسط العام لهذه النسبة (23.667 %) خلال سنوات الدراسة .

الفرع الثاني : الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات وتغيرها

أولاً : الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات

يشير ارتفاع هذه النسبة إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الموجودات النقدية والاستثمارات التي يوجه بها المصرف التزاماته المختلفة وتتم حسابه وفق المعادلة التالية :

$$100 \times \frac{\text{الموجودات النقدية والاستثمارات}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

والجدول رقم (3- 13) يوضح نسبة الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)

البنك	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط الحسابي	المتوسط العام
بنك البركة	56.27	46.53	44.39	38.97	40.63	50.72	46.24	
بنك الخليج الجزائر	49.56	46.98	59.37	61.74	58.49	57.26	55.56	
								50.90

المصدر : من اعداد الطلبة اعتماداً على التقارير السنوية للبنكين

من خلال ملاحظة هذا الجدول رقم (3- 13) يتبين تفاوت البنكين في نسبة الموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات حيث بلغ المتوسط العام لهذه النسبة (50.90 %) خلال سنوات الدراسة وفي بنك البركة نلاحظ أن نسبة كانت (56.22 %) سنة 2009 وانخفضت تدريجياً خلال سنوات (2010 - 2011 - 2012) لتصل على التوالي (46.53 % - 44.35 % - 38.97 %) وارتفعت خلال سنتي

الفصل الثالث قياس أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)

(2013 - 2014) لتصل إلى (40.63 % - 50.72 %) خلال سنوات الدراسة ، أما المتوسط الحسابي لبنك البركة فقد كانت (46.24 %) ، أما بالنسبة لبنك الخليج الجزائر نلاحظ نسبة 2009 كانت (49.56 %) ثم انخفضت لتصل (46.98 %) بنسبة 2010 وارتفعت لتصل (61.74 %) سنة 2012 ثم انخفضت لتصل (57.26 %) سنة 2014 فكان المتوسط الحسابي لهذا البنك قد بلغ (55.56 %) خلال سنوات الدراسة .

ثانيا : نسبة تغير الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات

والجدول رقم (3-14) يوضح نسبة تغير الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)

البنك	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط الحسابي	المتوسط العام
بنك البركة	-17.23	- 21.04	-30.68	- 27.73	- 9.78	-21.292	
بنك الخليج الجزائر	- 5.20	-19.79	24.57	18.01	15.53	14.54	
							-3.376

الصدر : من اعداد الطلبة اعتماداً على التقارير السنوية للبنكيين

يتضح من الجدول أن نسبة التغير قد بلغت (17.23 - %) في سنة 2010 مقارنة بالسنة الأساس 2009 ثم وصلت (9.78 - %) وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه النسبة (21.292 - %) خلال سنوات الدراسة ، وبالنسبة لبنك الخليج الجزائر فقد بلغ (5.20 - %) سنة 2010 مقارنة بسنة الأساس ثم بلغت (15.53 %) سنة 2014 ، أما المتوسط الحسابي قد بلغ (14.54 %) خلال سنوات الدراسة وأخيرا قد بلغ المتوسط العام لنسبة التغير (3.376 - %) خلال سنوات الدراسة .

الفرع الثالث : التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات وتغيرها

أولا : التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات

يعد هذا المؤشر واحدًا من المعايير المستخدمة في قياس المخاطرة الائتمانية في المصارف التجارية ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للمصرف على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة القروض التي على المصرف مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين في مواعييدها المحددة وتم حسابه وفقا للمعادلة التالية :

$$100 \times \frac{\text{التسهيلات الائتمانية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

والجدول رقم (3- 15) يوضح نسبة التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)

البنك	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط الحسابي	المتوسط العام
بنك البركة	55.51	46.21	44.05	38.39	39.87	48.07	45.35	
بنك الخليج الجزائر	48.83	46.08	59.32	61.71	58.46	57.21	55.19	
								50.27

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادًا على التقارير السنوية للبنكين

من خلال الجدول رقم (3- 15) يتبين تفاوت في نسب البنكين لتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات إذ بلغ المتوسط العام لهذه النسبة (50.27 %) خلال سنوات الدراسة وفي بنك البركة نلاحظ تذبذب النسب من سنة إلى أخرى حيث بلغت (55.51 %) سنة 2009 لتتخفص تدريجيا لتصل أدنى حد لها سنة 2012 حيث بلغت (38.39 %) ثم ارتفعت تدريجيا لتصل إلى (48.07 %) سنة 2014 ، أما المتوسط الحسابي قد بلغ (45.35 %) خلال سنوات الدراسة ، أما بالنسبة لبنك الخليج الجزائر فكانت سنة 2009 ، (48.83 %) وانخفضت لسنة الموالية لتصل إلى (46.08 %) وارتفعت لتصل إلى أعلى حدها سنة 2012 لتصل إلى (61.71 %) ، أما متوسط الحسابي قد بلغ (55.19 %) خلال سنوات الدراسة.

ثانيا : نسبة تغير التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات

والجدول رقم (3- 16) يوضح تغير نسبة التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)

البنك	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط الحسابي	المتوسط العام
بنك البركة	-16.75	- 20.64	-30.84	- 28.17	-13.40	-21.96	
بنك الخليج الجزائر	- 5.63	-21.48	26.37	19.72	17.16	15.82	
							-3.07

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادًا على التقارير السنوية للبنكين

يتضح من الجدول رقم (3- 16) أن نسبة التغير قد بلغت (16.75 - %) سنة 2010 مقارنة بسنة الأساس 2009 ثم وصلت لسنة 2014 إلى (13.40 - %) ، أما المتوسط الحسابي قد بلغ لهذه السنة (21.96 - %) خلال سنوات السابقة ، بالنسبة لبنك الخليج الجزائر فقد بلغ سنة 2010 نسبة (5.63 - %) مقارنة بسنة الأساس 2009 ثم بلغت النسبة (17.16 - %) سنة 2014 ، أما المتوسط الحسابي قد بلغ (15.82 %) خلال سنوات الدراسة وأخيرًا قد بلغ المتوسط العام لنسبة النمو (3.07 - %) خلال سنوات الدراسة .

المبحث الثاني : تحليل ومناقشة وتفسير نتائج الدراسة الاحصائية لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)

سنتحدث في هذا المبحث عن كل من تحليل السيولة المصرفية للبنكي البركة والخليج الجزائر وتفسير النتائج الاحصائية .

المطلب الأول : تحليل السيولة المصرفية لبنك البركة

الفرع الأول : تحليل الارتباط بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على الموجودات

لدراسة وتحليل العلاقة بين السيولة المصرفية والعائد على حقوق الملكية اعتمدنا في دراستنا على مصفوفة الارتباط الجزئي التي توضح العلاقة بين المتغيرات التالية ، معدل العائد على الموجودات (ROA.B) ونسبة السيولة النقدية (RDT.B) ونسبة القانونية (RDLJ.B) ونسبة التوظيف (TDE.B) .
والجدول رقم (3-17) : يوضح مصفوفة الارتباط الجزئي بين معدل العائد على الموجودات (ROA.B) والسيولة المصرفية .

	ROAB	RDTB	RDLJB	TDEB
ROAB	1.000000	-0.429805	-0.439679	0.501400
RDTB	-0.429805	1.000000	0.987568	-0.925727
RDLJB	-0.439679	0.987568	1.000000	-0.950695
TDEB	0.501400	-0.925727	-0.950695	1.000000

المصدر : من اعداد الطلبة بناء على برنامج Eviews 9

من خلال الجدول رقم (3-17) الذي يوضح الارتباط بين معدل العائد على الموجودات (ROA.B) والسيولة النقدية (RDT.B) والسيولة القانونية (RDLJ . B) ونسبة التوظيف (TDE . B) وتجدر الاشارة أن الارتباط الجزئي بين معدل العائد على الموجودات (ROA . B) والسيولة النقدية كان الارتباط سالب ومتوسط وقدرت النسبة (-42.98 %) وكان الارتباط بين معدل العائد على الموجودات (ROA.B) والسيولة القانونية (RDLJ . B) سالبة ومتوسطة وقدرت النسبة (-43.96 %) ومتوسطة موجبة وقدر بـ (50.14 %) بين معدل العائد على الموجودات (ROA . B) ونسبة التوظيف (TDE.B) ، فقد كانت العلاقات متباينة بين السالب المتوسط، والموجب القوي جداً ، فنلاحظ معامل الارتباط بين السيولة النقدية (RDT.B) والسيولة القانونية (RDLJ.B) كان موجب وقوي جدا (98,75 %) ودل على أفضل علاقة بين المتغيرات في هذا النموذج وكذا معامل الارتباط سالب وقوي بين السيولة النقدية (RDT.B) ونسبة التوظيف (TDE.B) حيث بلغت النسبة (-92.57 %) ، وكان الارتباط موجب وقوي بين السيولة القانونية (RDLJ.B) والسيولة النقدية (RDT . B) ، (98.75 %) وبلغ الارتباط (95.06 %) أي معامل الارتباط سالب وقوي ، أما عند تثبيت نسبة التوظيف (TDE.B)

ودراسة أثرها على المتغيرات وجدنا من النموذج أن معامل الارتباط سالب وقوي بين نسبة التوظيف (TDE.B) ونسبة السيولة القانونية وبلغت النسبة (92.57 - %) .

ونستطيع أن نفسر من التحليل اعلاه سبب ضعف العلاقة بين السيولة النقدية ومعدل العائد على الموجودات إلى زيادة نمو المبالغ السائلة في الصندوق مقارنة بحجم ودائع العملاء من الالتزامات السائلة مما أدى إلى انخفاض نسبة السيولة النقدية فكان له تأثير عكسيا على الارباح وبالتالي على معدل العائد على الموجودات كما يتضح من النموذج ضعف العلاقة بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على الموجودات .

ونستطيع أن نفسر سبب ذلك إلى زيادة نمو الموجودات السائلة المتمثلة في النقد والأرصدة النقدية لدى المؤسسات المالية الأخرى مقارنة بحجم المطلوبات السائلة .

ونستطيع أن نفسر هذا الضعف إلى ضعف حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك مقارنة بحجم الموجودات ، ويبدو أن طبيعة بنك البركة ينتهج سياسة متشددة في منح التسهيلات الائتمانية الأمر الذي أدى إلى ظهور العلاقة بأنها ضعيفة .

الفرع الثاني : تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على حقوق الملكية

لدراسة وتحليل العلاقة بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE.B) اعتمدنا في دراستنا على مصفوفة الارتباط الجزئي التي توضح العلاقة بين المتغيرات التالية ، معدل العائد على حقوق الملكية (ROE.B) ونسبة السيولة النقدية (RDT.B) ونسبة السيولة القانونية (RDLJ.B) ونسبة التوظيف (TDE.B) .

والجدول رقم (3-18) يوضح مصفوفة الارتباط الجزئي بين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE.B) والسيولة المصرفية

	ROEB	RDTB	RDLJB	TDEB
ROEB	1.000000	0.666822	0.744104	-0.826448
RDTB	0.666822	1.000000	0.987568	-0.925727
RDLJB	0.744104	0.987568	1.000000	-0.950695
TDEB	-0.826448	-0.925727	-0.950695	1.000000

المصدر : من اعداد الطلبة بناء على برنامج Eviews 9

من خلال الجدول رقم (3-18) الذي يوضح الارتباط بين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE.B) والسيولة النقدية (RDT.B) والسيولة القانونية (RDLJ.B) ونسبة التوظيف (TDE.B) وتجدر الإشارة أن الارتباط الجزئي بين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE.B) والسيولة النقدية (RDT.B) كان قوي وموجب وقدر بـ (66,68 %) وكذا الارتباط قوي بين معدل العائد على

حقوق الملكية (ROE.B) والسيولة القانونية (ROLJ.B) ويقدر بـ (74.41 %) ، أما علاقة الارتباط بين معدل العائد على الموجودات (ROE.B) ونسبة التوظيف (TDE.B) كانت سالبة وقوية وقدرت بـ (-82.64 %) .

وعلاقة الارتباط موجبة وقوية جدا بين السيولة النقدية (RDT.B) والسيولة القانونية (RDLJ.B) ونقدر النسبة بـ (98.75 %) وعند تثبيت السيولة القانونية (RDLJ.B) وجدنا الارتباط سالب وقوي بين السيولة القانونية (RDLJ.B) ونسبة التوظيف (TDE.B) وقدرت بـ (-95.06 %) وأخيرا عند تثبيت نسبة التوظيف لاحظنا أن الارتباط سالبا وقوي وقدر بـ (-92.57 %) بين نسبة التوظيف (TDE.B) ونسبة السيولة القانونية (RDLJ.B) .

ونستطيع أن نفسر سبب قوة العلاقة بين السيولة النقدية ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE.B) إلى انخفاض نمو المبالغ السائلة في الصندوق مقارنة بحجم ودائع العملاء من الالتزامات السائلة مما أدى إلى ارتفاع نسبة السيولة النقدية فكان له تأثير عكسيا على الارباح التي يحققها المساهمون على أموالهم الموظفة في رأس المال البنك وبين أيضا قوة العلاقة بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على حق الملكية .

ونستطيع أن نفسر سبب قوة هذه العلاقة إلى انخفاض نمو الموجودات السائلة مقارنة بحجم المطلوبات السائلة وانخفاض حجم الاستثمار مما كان له تأثير عكسيا على الارباح التي يحققها المساهمون على أموالهم الموظفة في رأس المال البنك ، كما تبين أن هناك قوة في العلاقة بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على حق الملكية .

ونستطيع أن نفسر سبب قوة هذه العلاقة إلى ضعف التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك مقارنة بحجم حقوق الملكية مما كان له تأثير عكسيا على العائد .

المطلب الثاني : تحليل مؤشرات مخاطر السيولة

سنتطرق إلى كل من تحليل تأثير السيولة المصرفية ونسبة النقد والارصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات ، وكذلك علاقة بين السيولة المصرفية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات و تحليل السيولة المصرفية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات .

الفرع الأول : تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ونسبة النقد والارصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات

لدراسة وتحليل العلاقة بين السيولة المصرفية والارصدة النقدية المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات (TSAA.B) اعتمدنا في التحليل على مصفوفة الارتباط الجزئي التي توضح العلاقة بين المتغيرات التالية : الارصدة النقدية لدى المصارف / إجمالي الموجودات (TSAA.B) ، ونسبة السيولة النقدية (RDT.B) ونسبة السيولة القانونية (RDT.B) ونسبة التوظيف (TDE.B) .

والجدول رقم (3-19) : يوضح مصفوفة الارتباط الجزئي بين الارصدة النقدية المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات

	TSAAB	RDTB	RDLJB	TDEB
TSAAB	1.000000	0.985413	0.996810	-0.966562
RDTB	0.985413	1.000000	0.987568	-0.925727
RDLJB	0.996810	0.987568	1.000000	-0.950695
TDEB	-0.966562	-0.925727	-0.950695	1.000000

المصدر : من اعداد الطلبة بناء على برنامج Eviews 9

من خلال الجدول رقم (3-19) الذي يوضح العلاقة بين الارصدة النقدية المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات (TSAA.B) ونسبة السيولة النقدية (RDT.B) والسيولة القانونية (RDLJ.B) ، وتجدر الإشارة أن الارتباط قوي جدا بين نسبة الارصدة النقدية المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات (TSAA.B) ونسبة السيولة النقدية وتقدر بـ (98.54 %) ، وكان الارتباط قوي جدا بين نسبة الارصدة النقدية المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات ونسبة السيولة القانونية (RDLJ.B) حيث قدرت بـ (99.68 %) وعلاقة الارتباط بين نسبة الأرصدة النقدية المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات قوية جدا مع نسبة التوظيف (TDE.B) حيث بلغت (96.65 %) وعلاقة الارتباط تبين السيولة النقدية (RDT.B) والسيولة القانونية (RDLJ.B) قوية جدا حيث النسبة بـ (98.75 %) وكان الارتباط قوي وسالب وقدر بـ (-95.06 %) بين السيولة القانونية (RDLJ.B) ونسبة التوظيف (TDE.B) ونسبة السيولة النقدية (RDT.B) وقدر بـ (-92.57 %) .

ونستطيع أن نفسر سبب قوة هذه العلاقة إلى ارتفاع نمو الارصدة النقدية الموجودة لدى المصارف / إجمالي الموجودات مقارنة بحجم السيولة النقدية وارتفاع حجم السيولة القانونية مما كان له التأثير الإيجابي على نسبة التوظيف ، كما تبين أن هناك قوة في العلاقة بين نسبة السيولة القانونية والارصدة النقدية المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات .

ونستطيع أن نفسر سبب قوة العلاقة إلى قوة الموجودات السائلة مقارنة بالمطلوبات السائلة الممنوحة لدى البنك مما كان له تأثير إيجابيا على الارصدة النقدية المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات ، كما تبين أن هناك علاقة قوية بين نسبة التوظيف والارصدة النقدية المملوكة لدي المصارف إلى إجمالي الموجودات . ونستطيع أن نفسر أيضا سبب قوة العلاقة إلى قوة الموجودات السائلة مقارنة بحجم المطلوبات السائلة مما كان له تأثير إيجابي على الارصدة النقدية المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات .

الفرع الثاني : تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات

لدراسة وتحليل العلاقة بين السيولة المصرفية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات (AMTA.B) اعتمدنا في التحليل على المصفوفة الارتباط الجزئي التي توضح العلاقة بين المتغيرات التالية : نسبة الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات (AMTA.B) ونسبة السيولة النقدية (RDT.B) ونسبة السيولة القانونية (RDLJ.B) ونسبة التوظيف (TDE.B) .

والجدول رقم (3-20) يوضح مصفوفة الارتباط الجزئي بين الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات (AMTA.B) والسيولة المصرفية

	AMIAB	RDTB	RDLJB	TDEB
AMIAB	1.000000	-0.965023	-0.951115	0.952109
RDTB	-0.965023	1.000000	0.987568	-0.925727
RDLJB	-0.951115	0.987568	1.000000	-0.950695
TDEB	0.952109	-0.925727	-0.950695	1.000000

المصدر : من اعداد الطلبة بناء برنامج 9 Eviews

من خلال الجدول رقم (3-20) الذي يوضح الارتباط بين الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات (AMNA.B) والسيولة النقدية (RDT.B) والسيولة القانونية (RDLJ.B) ونسبة التوظيف (TDE.B) تجدر الإشارة أن الارتباط الجزئي بين نسبة الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات والسيولة النقدية كان ارتباط قوي سالب وقدره ب (96.50 - %) وارتباط قوي جدا وسالب بين السيولة القانونية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات وقدره ب (95.11 - %) وكان الارتباط بين

نسبة التوظيف والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات قوية جدا وموجبة وقدره النسبة (95.21%) ، وكانت علاقة قوية جدا وموجبة بين السيولة القانونية (RDLJ.B) والسيولة النقدية (RDT.B) وقدره بـ (98.75 %) وارتباط قوي جدا وسالب بين نسبة التوظيف (RDE.B) والسيولة القانونية (RDLJ.B) وقدر بـ (95.06 - %) وكذا علاقة ارتباط بين السيولة النقدية (RDT.B) ونسبة التوظيف (TDE.B) قوي جدا وسالبة وقدره بـ (92.57 - %) .

ونستطيع أن نفسر، أن ضعف العلاقة بين نسبة الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات إلى انخفاض نمو الموجودات السائلة مقارنة بحجم المطلوبات السائلة وانخفاض حجم الاستثمارات مما يؤثر عكسيا على نسبة السيولة النقدية .

ونستطيع أن نفسر ، أن هناك علاقة ضعيفة جدا بين السيولة القانونية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات ويرجع سبب ضعف هذه العلاقة إلى انخفاض الموجودات السائلة مقارنة بالمطلوبات السائلة مما يؤثر عكسيا على نسبة السيولة القانونية .

ونستطيع أن نفسر ، أن هناك علاقة قوية بين نسبة التوظيف وبين الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات ويرجع سبب قوة هذه العلاقة إلى انخفاض التسهيلات الائتمانية مقارنة بالموجودات السائلة مما يؤثر عكسيا على نسبة التوظيف .

الفرع الثالث : تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ونسبة التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات

لدراسة وتحليل العلاقة بين السيولة المصرفية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات (CAT.B) اعتمدنا في تحليل هذه العلاقة على مصفوفة الارتباط الجزئي التي توضح العلاقة بين المتغيرات التالية : التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات (CAT.B) ونسبة السيولة النقدية (RDT.B) و نسبة التوظيف (TDE.B) .

والجدول رقم (3-21) يوضح مصفوفة الارتباط الجزئي بين التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات (CAT.B) والسيولة المصرفية .

	CATB	RDTB	RDLJB	TDEB
CATB	1.000000	-0.967461	-0.965073	0.981138
RDTB	-0.967461	1.000000	0.987568	-0.925727
RDLJB	-0.965073	0.987568	1.000000	-0.950695
TDEB	0.981138	-0.925727	-0.950695	1.000000

من خلال الجدول رقم (3-21) الذي يوضح الارتباط بين السيولة النقدية (RDT.B) ونسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات (CATA.B)، وتجدر الإشارة إلى أن هناك ارتباط قوي وسالب بين التسهيلات الائتمانية ونسبة السيولة النقدية (RDT.B) وتقدر بـ (96.74 - %) وارتباط قوي وسالب أيضا بين السيولة القانونية (RDLJ.B) والتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع والتي تقدر بـ (96.50 - %) وارتباط قوي وموجب بين التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع ونسبة التوظيف وتقدر بـ (98.11 %) .

ونستطيع أن نفسر ، أن قوة الارتباط بين السيولة النقدية و نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع راجع إلى زيادة هذه الأخيرة مما أدى ذلك إلى انخفاض في نسبة السيولة النقدية .

ونستطيع أن نفسر ، أن قوة الارتباط بين نسبة السيولة القانونية ونسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع راجع لزيادة هذه الأخيرة مما أدى إلى انخفاض في نسبة السيولة القانونية .

ونستطيع أن نفسر كذلك قوة الارتباط بين نسبة التوظيف ونسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع أن الزيادة في نسبة هذه الأخيرة يؤدي ذلك إلى زيادة نسبة التوظيف .

المطلب الثالث: تحليل السيولة المصرفية لبنك الخليج الجزائر

الفرع الأول: تحليل العلاقة بين السيولة المصرفية والعائد على الموجودات

لدراسة وتحليل العلاقة بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على الموجودات اعتمدنا في دراستنا على مصفوفة الارتباط الجزئي التي توضح العلاقة بين المتغيرات التالية : معدل العائد على الموجودات (ROA.A) ونسبة السيولة النقدية (RDT.A) ونسبة السيولة القانونية (RDLJ.A) ونسبة التوظيف (TDE.A) .

والجدول رقم (3-22) يوضح مصفوفة الارتباط الجزئي بين معدل على الموجودات (ROA.A) والسيولة المصرفية

	ROAA	RDTA	RDLJA	TDEA
ROAA	1.000000	0.351702	0.452985	-0.209781
RDTA	0.351702	1.000000	0.916397	0.317841
RDLJA	0.452985	0.916397	1.000000	-0.075270
TDEA	-0.209781	0.317841	-0.075270	1.000000

المصدر : من اعداد الطلبة بناء على برنامج Eviews 9

من خلال الجدول رقم (3-22) الذي يوضح الارتباط الجزئي بين معدل العائد على الموجودات (ROA.A) والسيولة النقدية (ROT.A) والسيولة القانونية (RDLJ.A) ونسبة التوظيف (TDE.A) ، وتجدر الإشارة أن الارتباط الجزئي بين معدل العائد على الموجودات (ROA.A) والسيولة

النقدية (RDT.A) كان موجبا وضعيفا وقدرت بـ (35.17 %) وكان الارتباط بين معدل العائد على الموجودات (ROA.A) والسيولة القانونية (RDLJ.A) موجبا ومتوسط وقدرت بـ (45.29 %) والارتباط كان سالبا وضعيفا وقدرت النسبة بـ (20.97 - %) بين نسبة التوظيف (TDE.A) ومعدل العائد على الموجودات (ROA.A) ، وعلاقة الارتباط بين السيولة القانونية (RDT.A) والسيولة النقدية (RDLJ.A) موجبة وقوية جد حيث قدرت بـ (91.63 %) وكانت ضعيفة جدا وسالبة بين نسبة التوظيف (TDE.A) والسيولة القانونية (RDLJ.A) حيث بلغت النسبة (7.52 - %) وكذا موجبة وضعفة وقدرت النسبة (31,78 %) بين السيولة النقدية (RDT.A) ونسبة التوظيف (TDE.A) .

ونستطيع أن نفسر من التحليل أعلاه سبب ضعف العلاقة بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد على الموجودات إلى زيادة نمو المبالغ السائلة في الصندوق مقارنة بحجم ودائع العملاء من الالتزامات السائلة مما أدى إلى ارتفاع نسبة السيولة النقدية فكان له تأثير عكسي على الأرباح وبالتالي على معدل العائد على الموجودات . كما يتضح من التحليل ضعف العلاقة بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على الموجودات والسبب في ذلك يعود إلى زيادة نمو الموجودات السائلة في النقد والارصدة النقدية لدى المؤسسات الأخرى مقارنة بحجم المطلوبات السائلة .

ويرجع ضعف العلاقة بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على الموجودات إلى ضعف حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك مقارنة بحجم الموجودات ويبدو أن البنك يتبع سياسة متشددة في ضوء حجم الأصول المتعثرة حيث أصبح يفضل الاستثمار في مجال الأصول الشبه سائلة كتوظيف الودائع لدى البنوك الأخرى الأمر الذي أدى إلى ظهور هذه العلاقة بأنها ضعيفة وعكسية .

الفرع الثاني: تحليل العلاقة بين السيولة المصرفية والعائد على حقوق الملكية

لدراسة وتحليل العلاقة بين السيولة المصرفية ومعدل العائد عن حقوق الملكية ، اعتمدنا في دراستنا على مصفوفة الارتباط الجزئي التي توضح العلاقة بين المتغيرات التالية : معدل العائد على حقوق الملكية (ROE.A) ونسبة السيولة النقدية (RDT.A) ونسبة السيولة القانونية (RDLJ.A) ونسبة التوظيف (TDE.A) .

الفصل الثالث قياس أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة لبنكي (البركة - الخليج الجزائر)

والجدول رقم (3-23) : يوضح مصفوفة الارتباط الجزئي بين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE.A) والسيولة المصرفية .

	ROEA	RDTA	RDLJA	TDEA
ROEA	1.000000	-0.762361	-0.529224	-0.540597
RDTA	-0.762361	1.000000	0.916397	0.317841
RDLJA	-0.529224	0.916397	1.000000	-0.075270
TDEA	-0.540597	0.317841	-0.075270	1.000000

المصدر : من اعداد الطلبة بناء على برنامج Eviews 9

من خلال الجدول (3-23) الذي يوضح الارتباط الجزئي بين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE.A) والسيولة النقدية (RDT.A) والسيولة القانونية (RDLJ.A) ونسبة التوظيف (TDE.A) ونجدد الإشارة أن الارتباط الجزئي بين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE.A) والسيولة النقدية (RDT.A) كان سالبا وقوي وقدرت النسبة (76.23 - %) وكان الارتباط سالبا ومتوسط بين معدل العائد على حقوق الملكية (RDLJ.A) وقدرت النسبة (52.92 - %) ودلت النسبة (54.05 - %) على أن الارتباط سالبا ومتوسط بين نسبة التوظيف (TDE.A) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE.A) وكانت علاقة الارتباط بين السيولة القانونية (RDLJ.A) والسيولة النقدية (RDT.A) قوية جدا وموجبة وبلغت النسبة (91.63 %) وعلاقة الارتباط بين نسبة التوظيف (TDE.A) والسيولة القانونية (RDLJ.A) ضعيفة جدا وسالبة وقدرت بـ (7.52 - %) ، وكذا نسبة الارتباط كانت ضعيفة و موجبة بين السيولة النقدية (RDT.A) ونسبة التوظيف (TDE.A) وقدر بـ (31.78 %) .

ونستطيع أن نفسر أن سبب قوة العلاقة بين نسبة السيولة النقدية ومعدل العائد على حقوق الملكية إلى انخفاض نمو المبالغ السائلة في الصندوق مقارنة بحجم ودائع العملاء من الالتزامات السائلة مما أدى إلى انخفاض نسبة السيولة النقدية فكان له تأثير عكسي على الارباح التي يحققها المساهمون على أموالهم الموظفة في رأس مال البنك وبين أيضا ضعف العلاقة بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على حق الملكية ويرجع ضعف العلاقة إلى انخفاض نمو الموجودات السائلة مقارنة بحجم المطلوبات السائلة وزيادة حجم الاستثمارات مما كان له تأثيرا عكسي على الارباح التي يحققها المساهمون على أموالهم الموظفة برأس المال البنك ، ويتبين أن هناك ضعف بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على حقوق الملكية .

ونستطيع أن نفسر أن سبب ضعف هذه العلاقة إلى ضعف التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك مقارنة بحجم حقوق الملكية مما كان له تأثيرا عكسيا على العائد .

الفرع الثالث: تحليل العلاقة بين السيولة المصرفية والارصدة النقدية المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات

لدراسة وتحليل العلاقة بين السيولة المصرفية والارصدة النقدية المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات (TSAA.A) اعتمدنا في دراستنا على مصفوفة الارتباط الجزئي التي توضح العلاقة بين المتغيرات التالية : الارصدة النقدية المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات (TSAA.A) ونسبة السيولة النقدية (RDT.A) ونسبة السيولة القانونية (RDLJ.A) ونسبة التوظيف (TDE.A) .
والجدول رقم (3-24) : يوضح مصفوفة الارتباط الجزئي بين الارصدة النقدية المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات والسيولة المصرفية .

	TSAAA	RDTA	RDLJA	TDEA
TSAAA	1.000000	0.817630	0.976952	-0.264654
RDTA	0.817630	1.000000	0.916397	0.317841
RDLJA	0.976952	0.916397	1.000000	-0.075270
TDEA	-0.264654	0.317841	-0.075270	1.000000

المصدر : من اعداد الطلبة بناء على برنامج Eviews 9

من خلال جدول رقم (3-24) الذي يوضح الارتباط الجزئي بين الارصدة النقدية المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات (TSAA.A) والسيولة النقدية (RDT.A) والسيولة القانونية (RDLJ.A) ونسبة التوظيف (TDE.A) وتجدر الاشارة أن الارتباط الجزئي بين الارصدة النقدية المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات (TSAA.A) والسيولة النقدية (RDT.A) موجبة وقوية جدا وقدرت بـ (81.76 %) ، وعلاقة الارتباط بين السيولة القانونية (RDLJ.A) والارصدة النقدية المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات (TSAA.A) موجبة وقوية جدا حيث بلغت (97.69 %) وبالعكس كانت سالبة وضعيفة جدا بين نسبة التوظيف (TDE.A) والارصدة النقدية المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات (TSAA.A) وقدرت بـ (26.46 - %) ، وعلاقة الارتباط بين السيولة القانونية (RDLJ.A) والسيولة النقدية (RDT.A) موجبة وقوية جدا وبلغت (91.63 %) ، والارتباط الجزئي سالبا وضعيف جدا بين نسبة التوظيف (TDE.A) والسيولة القانونية (RDLJ.A) وبلغت النسبة (7.52 - %) ، وعلاقة الارتباط بين السيولة النقدية (RDT.A) ونسبة التوظيف (TDE.E) موجبة وضعيفة وقدرت بـ (31.78 %) .

ونستطيع أن نفسر أن قوة الارصدة النقدية المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات ونسبة السيولة النقدية ترجع إلى زيادة نمو المبالغ السائلة في الصندوق مقارنة بحجم ودائع العملاء من الالتزامات السائلة مما أدى إلى ارتفاع نسبة السيولة النقدية .

ونستطيع أن نفسر أيضا قوة العلاقة بين الارصدة النقدية المملوكة لدى المصارف ونسبة السيولة القانونية ترجع إلى قوة الموجودات السائلة مقارنة بالمطلوبات السائلة الممنوحة لدى البنك مما كان له تأثير إيجابيا على الارصدة المملوكة لدى المصارف على إجمالي الموجودات .

وتفسر أيضا ضعف العلاقة بين نسبة التوظيف والارصدة النقدية المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات ترجع إلى ضعف الموجودات السائلة مقارنة بالمطلوبات السائلة مما كان له تأثير سلبي على الارصدة النقدية المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات .

الفرع الرابع: تحليل العلاقة بين السيولة المصرفية والموجودات النقدية والاستثمار / إجمالي الموجودات
لدراسة وتحليل العلاقة بين السيولة المصرفية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات (TMIA.A) ، اعتمدنا في دراستنا على مصفوفة الارتباط الجزئي التي توضح العلاقة بين المتغيرات التالية :
الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات (AMIA.A) ونسبة السيولة النقدية (RDT.A) ونسبة السيولة القانونية (RDLJ.A) ، ونسبة التوظيف (TDE.A) .
والجدول رقم (3-25) يوضح مصفوفة الارتباط الجزئي بين الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات (AMTA.A) والسيولة المصرفية .

	AMIAA	RDTA	RDLJA	TDEA
AMIAA	1.000000	-0.979200	-0.931469	-0.201550
RDTA	-0.979200	1.000000	0.916397	0.317841
RDLJA	-0.931469	0.916397	1.000000	-0.075270
TDEA	-0.201550	0.317841	-0.075270	1.000000

المصدر : من اعداد الطلبة بناء على برنامج Eviews 9

من خلال الجدول رقم (3-25) الذي يوضح الارتباط الجزئي بين الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات (AMIA.A) والسيولة النقدية (RDT.A) والسيولة القانونية (RDLJ.A) ونسبة التوظيف (TDE.A) وتجدر الإشارة أن الارتباط الجزئي بين الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات (AMIA.A) والسيولة النقدية (RDT.A) سالبة وقوية جدا حيث قدرت النسبة (97.92 - %) ، وعلاقة الارتباط بين السيولة القانونية (RDLJ.A) والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات (AMIA.A) سالبة وقوية جدا وقدرت بـ (93.14 - %) وكان الارتباط ضعيف

وسالب بين نسبة التوظيف (TDE.A) والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات (AMIA.A) وقدرت النسبة بـ (20.15 - %) ، أما علاقة الارتباط بين السيولة النقدية (RDLJ.A) والسيولة القانونية (RDT.A) كانت موجبة وقوية جدا ، حيث بلغت (91.63 %) ، والارتباط الجزئي سالب وضعيف بين نسبة التوظيف (TDE.A) والسيولة القانونية (RDLJ.A) وبلغت النسبة (-7.52 %) وعلاقة الارتباط بين السيولة النقدية (RDT.A) ونسبة التوظيف (TDE.A) موجبة وضعيفة وقدرت بـ (31.78 %) .

ونستطيع أن نفسر أن قوة العلاقة بين السيولة النقدية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات يرجع إلى زيادة السيولة النقدية لدى البنك مقارنة بحجم الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات مما كان له تأثيرا عكسيا على الارباح وكذلك كانت علاقة الارتباط قوية جدا أدت إلى ارتفاع نمو الارصدة النقدية الموجودة لدى المصارف مقارنة بحجم السيولة النقدية مما كان له تأثيرا إيجابيا على نسبة التوظيف.

وتفسر أيضا أن ضعف العلاقة بين نسبة التوظيف والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات إلى انخفاض منح التسهيلات الائتمانية الممنوحة من طرف البنك مقارنة بحجم الموجودات المتوفرة لدى البنك مما يدل على تشديد البنك في منحه للائتمان .

الفرع الخامس: تحليل العلاقة بين السيولة المصرفية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات

لدراسة وتحليل العلاقة بين السيولة المصرفية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات (CAT.A) اعتمدنا في دراستنا على مصفوفة الارتباط الجزئي التي توضح العلاقة بين المتغيرات التالية : التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات (CAT.A) ، ونسبة السيولة النقدية (RDT.A) ، ونسبة السيولة القانونية (RDLJ.A) ، ونسبة التوظيف (TDE.A) .

والجدول رقم (3-26) يوضح مصفوفة الارتباط الجزئي بين التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات والسيولة المصرفية .

	CATA	RDTA	RDLJA	TDEA
CATA	1.000000	-0.981676	-0.932468	-0.206110
RDTA	-0.981676	1.000000	0.916397	0.317841
RDLJA	-0.932468	0.916397	1.000000	-0.075270
TDEA	-0.206110	0.317841	-0.075270	1.000000

المصدر : من اعداد الطلبة بناء على برنامج Eviews 9

من خلال الجدول رقم (3-26) الذي يوضح الارتباط الجزئي بين التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات (CAT.A) ، والسيولة النقدية (RDT.A) والسيولة القانونية (RDLJ.A) ونسبة التوظيف (TDE.A) وتجدر الإشارة أن الارتباط الجزئي بين التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات (CAT.A) وسيولة النقدية (RDT.A) سالبا وقوي جدا حيث بلغت نسبة (98.16 - %) وعلاقة الارتباط بين السيولة القانونية (RDLJ.A) والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات (CAT.A) سالبة وقوية جدا حيث بلغت نسبة (93.24 - %) ، وكذا علاقة الارتباط كانت سالبة وضعيفة جدا بين نسبة التوظيف (TDE.A) والتسهيلات الائتمانية على إجمالي الموجودات (CAT.A) حيث بلغت نسبة (20.61 - %) ونستطيع أن نفسر قوة العلاقة بين نسبة السيولة النقدية والتسهيلات الائتمانية على إجمالي الموجودات إلى توفر السيولة النقدية لدى البنك وانخفاض التسهيلات الائتمانية على إجمالي الموجودات مما يؤثر عكسيا على زيادة الارباح .

وكذا نفسر قوة العلاقة بين نسبة السيولة القانونية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات إلى توفر السيولة المصرفية وانخفاض التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات مما أثر سلبا على الارباح . ونفسر أيضا ضعف العلاقة بين التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات مع نسبة التوظيف إلى ضعف التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات الممنوحة من طرف البنك وكان له الأثر العكسي على نسبة التوظيف .

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم إسقاط الجزء النظري على الدراسة الميدانية للبنكين ، البركة و الخليج الجزائر ، حيث تم إعطاء بطاقة فنية لكل من البنكين ،نشأة وتعريف ومهام وهيكل تنظيمي ، ثم بعدها تم تطبيق هذه القيم محاسبيا من ميزانتي كل من البركة وخليج الجزائر من سنة (2009-2014)، وذلك من خلال إجراء مقابلات شخصية مع عدد من الشخصيات المصرفية في المصرفين المذكورين للاستفسار عن بعض فقرات الميزانية وعن نشاط المصرفين حيث تم الاعتماد على البيانات المالية السنوية الصادرة عن المصرفين البركة - الخليج الجزائر وهذه البيانات تتمتع بمصداقية عالية ، كونها تخضع إلى الرقابة ومكاتب التدقيق القانونية ، واعتمدنا في التحليل على النسب المالية ذات العلاقة المعتمدة من قبل البنك المركزي كمؤشرات للسيولة والعائد والمخاطرة .

ومن ثم التحليل الاحصائي واستنتاج الأثر الاقتصادي للسيولة على العائد والمخاطرة و ثم عرض هذه النتائج والتعليق عليها وتفسيرها والخروج بنتائج هامة ومن أهم هذه النتائج :

- بنك البركة يستخدم الصيغ الاسلامية فقط أما بنك الخليج الجزائر يستخدم الصيغ الكلاسيكية في تمويلاته .
- إن زيادة المبالغ السائلة والغير موظفه لدى البنك تؤثر على عائده (علاقة طردية) أي كلما يزيد توظيف السيولة يزيد العائد والعكس صحيح .
- إن زيادة المخاطرة تؤدي إلى زيادة العائد (علاقة طردية) والعكس صحيح .
- أما عند زيادة السيولة الغير موظفة يخفض من المخاطر البنكية وكذا عوائدها ، وهذا قد يؤثر على أهداف البنك وعوائد المساهمين مما قد يؤثر على البنك ككل .
- ونقول أن المخاطر المصرفية لها علاقة طردية مع السيولة والعائد على حد سواء وهذا مما يتطلب من الادارة متابعة كل صغيرة وكبيرة على مستوى البنك ، وكذا التطورات الاقتصادية التي تتماشى مع الوضع المالي .

خاتمة

يعد موضوع السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة من الموضوعات التي نالت ولا تزال تحظى باهتمام كبير من قبل الباحثين و الكتاب في إيجاد طبيعة العلاقة وكيفية تحقيق التوازن بينهم (السيولة - العائد - المخاطرة) بعد تحقيق الهدف الاساسي لكل مصرف فضلا عن ذلك هدف الأمان لتشكل مثلث من الأقطاب الثلاث والتي لا يمكن لأي مصرف الاستغناء عنها أو أي قطب منها .

وتتلخص فكرة البحث بتقويم أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة في ظل البيئة الاقتصادية الجزائرية في الفترة مابين 2009 - 2014 وتمت الدراسة على بنكي البركة وبنك الخليج الجزائر ، باستخدام مؤشرات السيولة المصرفية المتمثلة في (نسبة السيولة النقدية- نسبة السيولة القانونية - معدل التوظيف - نسبة الرصيد النقدي - ونسبة التسهيلات الائتمانية - ونسبة الموجودات النقدية والاستثمارات) ، ومؤشرات العائد المتمثلة في (معدل العائد على الموجودات ، ومعدل العائد على حق الملكية) .

ولاستيعاب متغيرات البحث نذكر بإشكالية البحث الرئيسية إلا وهي : ما مدى أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة؟، وتشير هذه الأخيرة إلى قدرة المصرف على تعظيم عوائده من نتائج أعماله دون أن يؤدي ذلك إلى الإفراط بالسيولة المصرفية التي لديه وهذا ما ينعكس سلبا على سمعة المصرف وثقة المتعاملين معه في مواجهة التزاماتهم المالية وعليه قام البحث على جملة من الأهداف أهمها (تقييم العوائد المصرفية وسيولتها باستخدام المؤشرات الخاصة وبيان تأثير السيولة في نسب العائد المتحققة في المصرف وتقييم أثر المخاطرة في كل حالة ، ولتحقيق هذه الأهداف تم صياغة واختبار فرضيات البحث من خلال استخدام المؤشر الاحصائي ألا وهو معامل الارتباط الجزئي من خلال استخدام نموذج Eview9.

ومن أهم نتائج فرضيات الدراسة :

من خلال ما تم تناوله في الفصل المتعلق بالدراسة القياسية يمكن تلخيص اهم النتائج المتحصل عليها كما يلي :

- الفرضية الأولى :

لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين نسب السيولة المصرفية ومعدل العائد على الموجودات (ROA) لكلا البنكين ولقد تم اثبات صحتها حيث ان علاقة الارتباط كانت سالبة وضعيفة بين نسبة السيولة النقدية والسيولة القانونية مع معدل العائد / الموجودات لكلا البنكين . اما مع نسبة التوظيف كانت موجبة ومتوسطة لكلا الحالتين .

الفرضية الثانية:

وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين نسبة النقد والارصدة المملوكة لدى المصارف / اجمالي الموجودات لقد تم اثبات هذه العلاقة وكانت جل النسب موجبة وقوية مما يدل على وجود هذه العلاقة ونفي صحة الشق الاول من الفرضية الرابعة وتوجد علاقة ارتباط قوية بين الارصدة النقدية المملوكة لدى المصارف / اجمالي الموجودات ولقد تم اثبات هذه العلاقة في دراسة الارتباط الجزئي وكانت كل النسب موجبة وقوية جدا في حين تم اثبات صحة الشق الثاني من هذه الفرضية الرابعة وذلك بوجود علاقة موجبة وقوية جدا .

نتائج الدراسة

النتائج النظرية :

— وان من أهم النتائج النظرية أن السيولة تعتبر سيف ذو حدين فإذا زاد حجم السيولة على الحد الاقتصادي لها أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد عن الحد المطلوب سوف تؤثر سلبا على عوائد المصرف ومن جهة أخرى إذا انخفضت السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي وينتج ضعف في كفاية المصرف عن الوفاء بالتزاماته وحتى يتمكن البنك من إدارة السيولة بكفاءة لا بد أن يحدد مصادر الأموال ومصادر الطلب عليها وتحديد التدفقات النقدية ومعرفة مواطن التعارض بين السيولة والأهداف الأخرى ولهذا يحاول البنك التوفيق بين دافع الربح من ناحية ودافع السيولة من ناحية أخرى وبمعنى آخر توظيف أموال المودعين (المدخرين) بصفة امنة ويجب المحافظة عليها وتشغيلها والتعامل معها بحذر شديد مع مراقبة دقيقة ومستمرة لما لهذه العملية من دور كبير و إيجابي في تحقيق أهداف البنك .

النتائج التطبيقية :

وان من أهم النتائج العملية ان نسب تأثير مؤشرات السيولة لكلا البنكين كانت لها تأثير سلبي في أغلب ما تم تناوله ، مما أثر على مؤشرات العوائد المصرفية عدا بعض مؤشرات السيولة نذكر منها : مؤشر السيولة النقدية — مؤشر السيولة القانونية التي كانت لها تأثير إيجابي على الارصدة النقدية المملوكة لدى المصارف وكان لها تأثير إيجابي على معدل العائد على الموجودات .

— وقد تم التوصل إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة النقدية ونسبة النقد والارصدة المملوكة لدى المصارف على إجمالي الموجودات .

— عدم وجود علاقة بين نسبة النقد و الارصدة المملوكة لدى المصارف على إجمالي الموجودات لبنك الخليج الجزائر و وجود هذه علاقة في البنك البركة .

— وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين نسب السيولة المصرفية والموجودات النقدية والاستثمارات لبنك البركة و وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين نسب السيولة القانونية والنقدية والموجودات النقدية والاستثمارات لبنك الخليج الجزائر .

— وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين نسب السيولة المصرفية والتسهيلات الائتمانية لبنك البركة - وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين السيولة القانونية ونسب السيولة النقدية والتسهيلات الائتمانية .

— عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين نسب التوظيف والتسهيلات الائتمانية .

التوصيات :

وفي ضوء الاستنتاجات التي تم عرضها فيما يتعلق بالجانب النظري والجانب العملي فإن المجموعة الباحثة توصي بالاتي :

— على إدارة البنكين بأخذ الحيطه والحذر من المخاطر المصرفية والتحوط لها تماشيا مع الالتزام والتشريعات القانونية واللوائح الارشادية وتوجيهات البنك المركزي الجزائري أثناء ممارستها للأنشطة المختلفة .

— الانتباه إلى المخصصات وتراكمها (تضخمها) والتي كانت بسبب التزام إدارة البنكين ووجب وضع مخصصات لمواجهة المخاطرة الائتمانية المتمثلة بالقروض المتعثرة والتي لم تأخذ بالحسبان في السنوات السابقة .

— يجب على كل مصرف أن يكون لديه جهة محددة على متابعة تنفيذ سياسته وأهداف السيولة ، وعلى إدارة المصرف ضرورة السهر على التأكد من أن مسألة السيولة تم إدارتها بفعالية .

— يجب على كل مصرف أن يلتزم بنظام محدد يضمن وجود درجة افصاح عالية مما يقتضي وجود بيانات ومعلومات دقيقة تتمتع بالشفافية الكافية التي تعكس وضع السيولة الحقيقة .

— على كل مصرف أن يوفر أنظمة ضبط داخلية لإدارة مخاطر السيولة ، وأن يعمل على مراجعة وتقييم هذا النظام بشكل دوري وذلك للتأكد من ملائمته وفعاليته .

— ضرورة قيام المصرفين بالعمل على تنويع استثماراتهم من أجل زيادة الإيرادات وتقليل المخاطرة .

— ضرورة قيام المصرفين بتدعيم رأس مالهما من خلال الاحتياطات المتراكمة لديها ليتلائم مع نسبة الزيادة في ودائعهما من أجل المساهمة في تمويل القطاعات الاقتصادية بشكل أكبر .

— على المصرفين ضرورة تطوير أنظمة المعلومات الموجودة لديهما لقياس ومراقبة ومتابعة مخاطر السيولة وأن تقوموا بإعداد البيانات الرقمية والتقارير الخاصة بهذه المخاطر .

آفاق الدراسة

ومن أجل قياس أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة على مختلف البنوك الجزائرية نقترح قياس السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة في مجموعة من البنوك الجزائرية العمومية متمثلة في (القرض الشعبي الجزائري والبنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية و بنك التنمية المحلية) ، ولمدة طويلة نوعا ما لتحقيق نتائج أكثر دقة ووضوح.

ونقترح كذلك إجراء الدراسات التالية :

- السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة (دراسة قياسية على المصارف الاسلامية) .
- السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة (دراسة مقارنة بين البنوك التجارية والبنوك الاسلامية في الجزائر) .
- السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة (دراسة مقارنة بين البنوك التجارية الجزائرية والبنوك التجارية التونسية) .

قائمة المراجع

أولا - المراجع باللغة العربية

1_ الكتب

1. أبو معمر فارس ، الادارة المالية واتخاذ القرارات ، مكتبة آفاق ، غزة ، طبعة 4 ، 2006 .
2. آل على رضا ، إدارة المصارف " مدخل تحليلي كمي معاصر " ، دار الفكر للطباعة والنشر ، عمان ، طبعة 1 ، 2002 .
3. آل شبيب دريد ، مبادئ الإدارة المالية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، طبعة 1 ، 2006 .
4. باكير محمد محمد الدين ، محافظ الاستثمار (ادارتها واستراتيجياتها) ، شعاع للنشر والتوزيع ، حلب ، سوريا ، بدون طبعة ، 2008 .
5. حنفي عبد الغفار و قرياقص رسمية ، أسواق المال وتمويل المشروعات ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، بدون طبعة ، 2000 .
6. خان طارق الله وأحمد حبيب ، ادارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية ، ترجمة عثمان بابكر أحمد ، البنك الاسلامي للتنمية ، المعهد الاسلامي لبحوث والتدريب ، بدون بلد ، بدون طبعة ، 2003 .
7. خلف فليح ، البنوك الاسلامية ، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، عمان ، طبعة 1 ، 2006 .
8. رمضان زياد و جوده محفوظ ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، طبعة 2 ، 2003 .
9. رمضان زياد و جوده محفوظ ، إدارة البنوك ، دار المسيرة ، عمان ، طبعة 1 ، 1996 .
10. رمضان زياد ، إدارة الأعمال المصرفية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، بدون طبعة ، 1997 .
11. رمضان زياد ، الإدارة المالية في الشركات المساهمة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، بدون طبعة ، 1998 .
12. الزيدانين جميل ، أساسيات في الجهاز المصرفي المالي (المنظور العملي) ، دار وائل ، عمان ، طبعة 1 ، 1999 .
13. الشواورة فيصل ، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية "الأسس النظرية والعملية" ، طبعة 1 ، دار وائل للنشر ، عمان ، طبعة 1 ، 2008 .
14. سنغطاس نبيه ، معجم المصطلحات الاقتصادية والمال وادارة الاعمال ، مكتبة لبنان ، بدون طبعه ، 1985 .
15. شرويد ريتشارد واخرون ، مترجم ، نظرية المحاسبية ، دار المريخ ، الرياض ، السعودية ، بدون طبعة ، 2002 .
16. طارق طه ، إدارة البنوك ، المعهد العالي للإدارة والحساب الالي ، كنهج مربوط ، الاسكندرية ، بدون طبعة ، 1999 .
17. طارق عبد العال حماد ، تقييم أداء البنوك التجارية — تحليل العائد والمخاطرة — ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 1999 .
18. طه طارق ، ادارة البنوك ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، بدون طبعة ، 2008 .
19. عبد الحميد عبد المطلب ، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، بدون طبعة ، 2002 .
20. العمار رضوان ، أساسيات في الادارة المالية ، دار المسيرة للطبعة والنشر ، عمان ، طبعة 1 ، 1997 .
21. عقيل عبد الله ، النقود والمصارف ، مجدولاي للنشر ، عمان ، طبعة 1 ، 1999 .

- 22 . لعصار رشاد و الحلبي رياض ، النقود والبنوك ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، طبعة 1 ، 2000.
 - 23 . عبد الله خالد و الطراد إسماعيل ، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية ، دار وائل الرضا للنشر والتوزيع ، عمان ، طبعة 1 ، 2006 .
 - 24 . العرييد عصام ، الاستثمار في بورصات الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق ، دار الرضا للنشر والتوزيع ، عمان ، طبعة 1 ، 2002 .
 - 25 . عقل مفلح ، وجهات النظر المصرفية ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان ، طبعة 1 ، 2006 .
 - 26 . فلاح حسن الحسيني و مؤيد عبد الرحمان الدوري ، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، طبعة 1 ، 2000 .
 - 27 . فتاح ابتسام أحمد ، هيكل رأس وعلاقته بالمخاطر الائتمانية ، دبلوم علمي ، الكلية التقنية الادارية ، 2008 .
 - 28 . المومني غازي ، إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، طبعة 1 ، 2003 .
 - 29 . النعيمي عدنان تايه و التميمي رشد فؤاد ، التحليل والتخطيط المالي و اتجاهات معاصرة ، دار اليازوري ، عمان ، الاردن ، بدون طبعة ، 2008.
 - 30 . الهواري سيد ، إدارة البنوك ، مكتبة عين الشمس ، القاهرة ، بدون طبعة ، 1983 .
 - 31 . هندي منير ، الفكر الحديث في مجال الاستثمار ، سلسلة الفكر الحديث في مجال الادارة المالية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، بدون طبعة ، 1996 .
- 2 - الرسائل والأطروحات الجامعية**
- 1 . الأسدي عبد الحسين ، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، العراق ، 2005 .
 - 2 . آزاد قاسم ، إدارة البنك التجاري ، ماجستير إدارة اعمال ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، دون سنة .
 - 3 . شهنون ، لمياء ، معايير تقييم الاداء المصرفي في الجزائر ، ماجستير اقتصاد ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، 2008 .
 - 4 . صباح عاقل سالم عبد ، تقييم ربحية الاستثمارات ، ماجستير محاسبة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 1989 .
 - 5 . لمخلافي عبد العزيز محمد أحمد ، تحليل كفاية رأس المال المصرفي على وفق المعايير الدولية ، دكتوراه في العلوم الادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2004 .
 - 6 . محمد الصائغ و رضا صاحب أبو حمد ، دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الاردنية ، ماجستير اقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، الاردن .

3 – الدوريات والمجلات

- 1 . ابراهيم محمد ، المصارف والسيولة وعمليات التغطية الدولية ، اتحاد المصارف العربية ، المجلة الجامعية ، جامعة مصراته ، بدون بلد ، عدد 11 ، بدون سنة .

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

1_ Books

- 1 . Hempel George H., Simonson, Donald F. and Goleman, Alan B. Bank management: text and cases, 4th de, John wiley & sons, Inc, U S A .1994 .
- 2 . Ross, Peter, commercial bank management, 4th, ed, irwine, Mc Graw-hill, 1999.
- 3 . weston ,J ,Fred ,Besley ,Scott of Brigham ,F ,Eugene ,Besley ,Scott of Brigham ,F ,Eugene , “ Essentials of Managerial Finance.” 11th ed . ,the Dryden press ,1996 .
- 4 . Howells ,Peter ,Bain ,Keith. «Financial Market & Institutins .” 3th ed ,Prentice Hall , 2000 .
- 5 . Hempel ,George H . & Simonson ,Dnald G . Bank Management “ text & cases “ . 5 th edition ,copyright by John wiley & sons ltd ,USA ,1999 .
- 6 . weston , J. , Fred , Besley , Scott of Brigham , F. , Eugene , " Essentials of Managerial Finance . , 11th ed . , the Dryden Press , 1996 .
- 7 . Brealy , A , Richard & Myers , C , Stewart , "Principle of corporate Finance . " 4th Intenational Edition , ed , Me Graw _ Hill Book company , 1991 .
- 8 . Mcshane , R , & sharpe , I " , A Time series / Cross Section Analysis , 1985.

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1)

ميزانية بنك البركة للفترة 2009 – 2014

ملحق رقم (2)

ميزانية بنك الخليج الجزائر للفترة 2009 – 2014

ملحق رقم (3)

النسب المالية (بنك البركة - بنك الخليج الجزائر)

